القسم الثاني

الفصل الثاني

الأحـــزاب الـــسياســـية

مقدمة:

إن دراسة الأحزاب ودورها في الحياة السياسية في العصر الراهن تستدعي ضرورة البحث في بنيتها وتنظيمها وأيديولوجيتها ودورها ونشاطها في الحياة السياسية،وذلك بحكم كونها أضحت تمثل إحدى أهم مكونات النظم السياسية المعاصرة،ذلك أن الديمقراطية التي من المفترض إنها تعد إحدى أهم معالم تلك النظم تتوقف بالدرجة الأســاس على الحياة الحزبية في هذه النظام أو ذاك،فكلما كانت تلك الأحزاب أكثر نضــجاً وتتنافس بشكل مشروع وعلى وفق القوانين والنظم السائدة،كلما أنعكس ذلك بشكل إيجابي على تطور التجربة الديمقراطية وبالمحصلة ينعكس هذا الأمر إيجابياً على تطور النظام الســياســي برمته،ونظراً لتلك الأهمية البالغة التي باتت تحتلها الأحزاب السياسية في عالمنا المعاصر نرى من المناسب تقسيم هذا الفصل على المباحث الآتية:

المبحث الأول:نشأة الأحزاب السياسية وتطورها،وتعريفها وعناصرها..

المبحث الثاني:وظائف الأحزاب السياسية وأصنافها..

المبحث الثالث:دور الأحزاب السياسية في النظم السياسية المعاصرة..

المبحث الأول:نشأة الأحزاب السياسية وتطورها،وتعريفها وعناصرها..

نتناول في هذا المبحث نشأة وتطور الأحزاب السياسية في المطلب الأول،أما في المطلب الثاني فنتناول فيه تعريف الحزب وعناصره الأساسية.

المطلب الأول::نشأة الأحزاب السياسية وتطورها:

تختلف الأسباب والظروف التي أسهمت في نشأة وتطور الأحزاب السياسية التي ظهرت في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية عن قريناتها في دول العالم الأخرى،النامية والمتخلفة.

أولاً:نشـأة وتطور الأحزاب السـياسـية في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية:تقف وراء نشـأة الأحزاب السياسية في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية أسباب عدة،تتباين تبعاً لتباين الظروف والأوضـاع التي سـاهمت فيها،فهناك أحزاب نشـأت لإغراض برلمانية وانتخابية،وأخرى نشـأت بفعل تنامي دور النقابات والجمعيات،كما كان للعوامل الدينية دور في نشـأة أحزاب ذات توجهات أوتسميات دينية أو طائفية،كما كان للأزمات السياسية التي مرت بها النظم السياسية دور في نشأة الكثير من الأحزاب السياسية،وهذا ما سنتناوله تباعاً.

1- نشـأة الأحزاب السـياسـية لأغراض برلمانية وانتخابية:يرتبط نشـوء وتطور الأحزاب السياسية في أوربا وفي الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأساس بتطور التجربة الديمقراطية واتسـاع هيئة الناخبين وتبني نظام الاقتراع الشـعبي العام وتقوية مركز البرلمانات وتزايد امتيازاتها،فكلما ازداد عدد الناخبين وزاد دورهم وتأثيرهم في بناء المؤسسة البرلمانية كلما ازدادت مهام الأخيرة وتعززت استقلاليتها،وكلما كانت وظائف تلك المؤسسة تزداد وتتسع كلما شعر أعضائها بالحاجة إلى التكتل وضرورة تنظيم صفوفهم بغية العمل بصورة جماعية،ما أفضى إلى تشكيل لجان قادرة على إحاطة الناخبين بمعلومات كافية عن مرشحين بعينهم بغية كسب الأصوات لصالحهم [1].

---

[1]- لمزيد من التفصيل راجع كل من:د.سعاد الشرقاوي:مصدر سابق،ص202-203،وكذلك:د.صادق الأسود:مصدر سابق،ص 327ومابعدها،وكذلك:موريس دوفرجيه:الأحزاب السياسية،ترجمة:علي مقلد وعبد الحسن سعد،بيروت،دار النهار،1977،ص7،وكذلك:نبيلة عبد الحليم كامل:الأحزاب السياسية في العالم المعاصر،القاهرة،دار الفكر العربي،د ت،ص18،وكذلك:د.أسامة الغزالي حرب:الأحزاب السياسية في العالم الثالث،سلسلة عالم المعرفة،الكويت،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،1987،ص131،وكذلك:د.كمال المنوفي:أصول النظم السياسية المقارنة،مصدر سابق،ص186 وما بعدها.

ففي بريطانيا أرتبط ظهور الأحزاب السياسية وتطورها بظهور اللجان الانتخابية التي تشكلت وتطورت بدورها مع تطور مبدأ الاقتراع العام لاسيما مع صدور قوانين الانتخاب في بريطانيا في السنوات 1884،1867،1832،وعلى وجه الجملة بدأت معالم الأحزاب السياسية تتشكل في هذه الدولة في بداية القرن التاسع عشر، فقد نشأت في البرلمان البريطاني آنذاك جماعتان متنافستان،وهما كل من الـ(وايغ)والـ(توري) وهما يمثلان مصالح شرائح اجتماعية متباينة وقد شكلتا فيما بعد كل من (حزب الأحرار) و(حزب المحافظين)[2].

وفي الولايات المتحدة الأميركية،وبعد أن كانت توصف الأحزاب السياسية من قبل (الاتحاديين)بقيادة (جورج واشنطن) بأنها(الشيطان)الذي يولد الانشقاقات وتهدد الاتحاد الناشئ بالتزعزع،تم ترسيخ مبدأ حق المعارضة ومبدأ حماية الدستور للأحزاب بعد فوز(توماس جفرسون)الذي كان يتزعم(الجمهوريين) في انتخابات عام 1800،ومنذ ذلك التاريخ بدأ في الظهور على الساحة السياسية الحزبين الرئيسيين الديمقراطي والجمهوري[3]،وعلى ذلك كان ظهور هذين الحزبين في هذا الدولة نتيجة لظروف خاصة ترتبط بطبيعة النظام السياسي الذي اقتضى ضرورة قيامها،إذ يقوم هذا النظام على فكرة مفادها:أن تولي أغلب الوظائف العامة يتم بالانتخاب،هذا من جهة، ومن جهة أخرى،كانت مهمة اختيار رئيس الجمهورية تقتضي انتخابه من قبل (هيئة)للناخبين،ونظراً لهذين العاملين كان لابد من قيام لجان انتخابية تشجع الناخبين وترشدهم في اختيار كل هؤلاء[4].

---

[2] – أنظر كل من :نبيلة عبد الحليم كامل:مصدر سابق،ص19–20 وما بعدها،وكذلك:صالح جواد الكاظم:مصدر سابق،ص94،وكذلك: د.عبدالغني بسيوني:النظم السياسية، مصدر سابق،ص300.

[3]– أنظر كل من:د.صالح جواد الكاظم:مصدر سابق،ص95،وكذلك: إميل هوبنر:النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية،ترجمة: :عدنان عباس علي،،أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،ط1، 2009،ص77.

[4]– أنظر كل من:د.سعاد الشرقاوي:مصدر سابق،ص205،وكذلك: إميل هوبنر:مصدر سابق،ص77 ومابعدها.

أما في فرنسا فإن أسلوب ظهور وتطور اللجان الانتخابية كان يختلف باختلاف الظروف التي تكونت فيها،ففي بعض الأحيان تكونت تلك اللجان عن طريق مجموعة من الناخبين عن طريق تنظيم أنفسهم لتتقدم إلى شخص معين لترشيح نفسه وتقدم له العون والمساندة في الدعاية،كما لعبت الصحف دوراً واضحاً في تكوين اللجان الانتخابية،ولكن في الأغلب الأعم تكونت اللجان الانتخابية من قبل الجماعات المنظمة القائمة آنذاك،ومن ذلك الدور الذي قامت به (الجماعات الفكرية)إبان الثورة الفرنسية عام(1789) في إسناد المرشحين في الانتخابات[5]،ومن ذلك نشأت الكتل البرلمانية في ظل الجمعية التأسيسية الفرنسية بعد الثورة،فقد عمد ممثلو كل إقليم من الأقاليم الفرنسية في الجمعية المذكورة إلى تكوين تجمع بقصد التنسيق فيما بينهم والدفاع عن مصالحهم المشتركة،التي لم تعد تقتصر على قضايا الإقليم بل تعدتها إلى مناقشة القضايا السياسية العامة والمشكلات الوطنية،وعلى ذلك بدأت تلك المجموعات تتوسع ويكبر حجمها مع مرور الوقت لاسيما حينما تعدت الرابط الإقليمي إلى الاتفاق في الرؤية السياسية،وعلى ذلك تكونت أول مجموعة برلمانية عرفت باسم (النادي البرتياني)ومن ثم عرفت بعد ذلك بمجموعة (اليعاقبة)،ومن تكونت مجموعات أخرى منها جماعة عرفت باسم(حضن الكنيسة)،فضلاً عن جماعة أو نادي(الجيروندبين)،وهكذا بدأت أعداد تلك المجموعات تتزايد وتتطور برامجها وأهدافها[6].

وعلى نفس المنوال نشأت وتطورت الأحزاب السياسية في معظم النظم السياسية الأوربية،وكذا الحال في أنظمة أخرى في مناطق مختلفة من العالم شهدت تطوراً في الحياة البرلمانية على وجه الخصوص،وفي ميدان الديمقراطية على وجه الجملة.

---

[5]– د.نبيلة عبد الحليم كامل:نفس المصدر السابق،ص27،وكذلك:

- Robert Dahl:op.cit,p94 & Maurice Duverger:Les partis politiques,Librairie Colin,1969,p214.

[6]– د.نبيلة عبد الحليم كامل:نفس المصدر السابق،ص 20.

1- نشـــأة الأحزاب الســـياســـية بفعل تنامي دور الجمعيات والجماعات الدينية: هناك بعض الأحزاب الأوربية كانت قد نشـأت بفعل تنامي دور الجمعيات والنقابات العمالية والفلاحية،فعلى ســبيل المثال كان للجمعية الفابية في بريطانيا دوراً كبيراً في نشــأت حزب العمال نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين،كما أدت النقابات والجمعيات الفلاحية دوراً كبيراً في تكوين الأحزاب الفلاحية والعمالية في الدول الاسكندينافية[7].

كما كان للكنائس والجماعات الدينية اثر هام في نشـأت الأحزاب في أوربا،وذلك منذ القرن الســادس عشــر وحتى أواخر القرن الماضــي،ففي بلجيكا كانت الكنيســة وراء نشــوء الحزب المحافظ الايطالي،والحزب الديمقراطي المسيحي الألماني[8]،وفي فرنسا نشأ حزب سياسي يؤمن بأفكار المفكر الفرنســي (جون كالفن1509-1564)الدينية البروتســتانتية كرد فعل على حزب المحافظين الكاثوليكي،وبعدها هاجر(كالفن)إلى سويسرا وأقام حكومة بروتستانتية وبذات الوقت أسس البروتستانتيون حزباً سياسياً ليقف في مواجهة الكاثوليك من جهة ولمواجهة إتباع (كالفن) من جهة أخرى[9].

وقد ظهرت في معظم دول أوربا في القرن العشرين الكثير من الأحزاب التي تحاول التعبير عن القيم الروحية الدينية بوسائل ديمقراطية وذلك إثر تراجع تلك القيم في المجتمعات الأوربية وقد أخذت تســـميات تلك الأحزاب طابعا دينياً مثل الحزب الديمقراطي المســـيحي في ايطاليا[10].

7- د.أسامة الغزالي حرب:مصدر سابق،ص131.

8- د.سعاد الشرقاوي:مصدر سابق،ص206.

9- د.طارق الهاشمي:الأحزاب السياسية،بغداد،مطابع التعليم العالي،1990،ص ص83.

10- د.حـافظ علوان:النظم الســـيـاســـيـة في أوربـا الغربيـة والولايـات المتحـدة الأمريكيـة،عمـان،دار وائـل للطبـاعـة والنشر،2001،ص32-33.

3- **دور الأزمات في نشـــأة الأحزاب:**على الرغم من أن الكثير من الأحزاب الأوربية كانت قد نشـــأت بفعل العوامل الســـالفة الذكر،ولكن لا ينبغي أن تعد هذه الظاهرة بمثابة قاعدة عامة تنطبق على كل الأحزاب الأوربية لذا فأن المتتبع لظاهرة نشـــوء وتطور الكثير من تلك الأحزاب يدلل على أنها نشـأت في ظروف اجتماعية واقتصـادية وسـياسـية متأزمة في اغلب الأحوال،إذ إن بعض الأحزاب الســـياســـية تشـــكلت بفعل أزمة ســـياســـية يواجهها النظام السياسي،والبعض الآخر ظهر إلى الوجود ليتسبب في خلق أزمة سياسية للنظام السياسي[11].

ولا جرم أن من أهم الأزمات السـياسـية التي مرت بها النظم السـياسـية في المراحل التي تشكلت فيها الأحزاب السياسية وكان لها وقع كبير عليها هي:أزمة الشرعية(بناء الدولة) وأزمة بناء الأمة(الوحدة الوطنية) فضلاً عن أزمة المشاركة.

أ-**نشأة الأحزاب وأزمة الشرعية:**لاريب إن النزاع حول شرعية القابضين على السلطة غالبا ما يفضـي إلى نشوء أحزاب سياسية تحاول الوصـول إلى السلطة بغية العمل على إعادة الأمور إلى نصـــابها الحقيقي من خلال تنظيم العلاقة بين الحكام والمحكومين على أســـاس ضـــمان الحقوق للطرفين مقابل إلتزام كلاً منهما بالواجبات الملقاة على عاتقه على وفق عقد سياسـي،أو قانوني،وغالباً ما تأخذ هذه الأحزاب في مثل هذه الظروف طابعاً ثورياً،ففي فرنســا على ســبيل المثال وقبل وقوع ثورة عام 1789م،ومع تفاقم أزمة شـرعية السـلطة التي كان يمسـك بزمامها الملك(لويس الســادس عشــر)،أخذت الجماعات الثورية تتخذ طابعاً شــعبياً،وقد شــكلت تلك الجماعات طلائع الأحزاب السياسية التي كانت تسعى للبحث عن دعم شعبي لها في نضـالها من اجل الإطاحة بالملك،وهناك أحزاب أوربية أخرى نشأت بطريقة سرية أما لأن نشـاطها كان ممنوعاً،أو أنها هي التي فضـــلت أن يبقى نشـــاطها غير معلن،ومن أمثلة هذا النوع الحزب الديمقراطي المسيحي الايطالي،وبالمثل الحزب الشيوعي السوفيتي الذي كان نشاطه ممنوعاً قبل

---

[11]- د.صادق الأسود:مصدر سابق،ص327.

سنة 1917م ثم تحول إلى حزب حاكم بعد نجاح الثورة البلشفية التي قام بها الحزب المذكور في تلك السنة[12].

كما كانت معظم الأحزاب الاشـتراكية التي ظهرت في أوربا في نهاية القرن التاسـع عشـر وبداية العشرين،قد نشأت خارج البرلمان[13]،ومن ثم كانت نشأتها ناجمة عن شعور أعضائها بوجود أزمة في شرعية القابضين على السلطة وينبغي معالجتها.

ب- أزمة بناء الأمة(الوحدة الوطنية):واجهت معظم الدول الأوربية وكذا الولايات المتحدة الأمريكية وكندا – لاسـيما في بداية بنائها أو في مراحل لاحقة- مثل تلك الأزمة،وكانت تلك الأزمة مزدوجة فقد واجهت تلك الدول أزمة تكامل أو إندماج أجتماعي وإقليمي،أما الأولى فأنها تتعلق بتعدد الإنتماءات العرقية واللغوية والدينية والمذهبية،أما الأخيرة فأنها تتعلق بالنزعات الإنفصـالية التي روجت لها أحزاب سـياسـية،مع محاولات القوى الخارجية لدعم وتشـجيع تلك النزعات بل والعمل على تقسيم الدول القوية والغنية،وبفعل تلك الأزمات وتفاقمها كثيراً ما نشأت أحزاب سـياسـية في بلدان أوربية مختلفة،ومن ذلك مثلا نشـأت في ألمانيا وايطاليا وبلجيكا أحزاب سـياسـية تسـعى إلى تحقيق اندماج لمناطق مختلفة منها،ومن ذلك كان ظهور حزب الوسـط البافاري في ألمانيا خلال ظروف الصـراع الذي كان دائراً بين بافاريا وبروسـيا وفي الوقت الذي كان فيه (بسـمارك) يتزعم الليبراليين الألمان لتوحيد ألمانيا،وعلى نفس الشـاكلة كانت الحركة الجماهيرية التي يتزعمها كل من (غاريبالري)و(مازيني)والجماعات الليبرالية في ايطاليا تسعى إلى تحقيق الوحدة الوطنية الايطالية،كما ظهرت أحزاب سياسية في بلجيكا بفعل الصـراع بين السـكان الفلامان والسـكان الفالون،وفي الوقت الذي نشـأت الأحزاب الفرنسـية

---

[12]- راجع كل من:د.سعاد الشرقاوي:مصدر سابق،206،وكذلك:د.أسامة الغزالي حرب:مصدر سابق،ص87،وكذلك:صادق الأسود:مصدر سابق،ص328.

[13]- صادق الأسود:مصدر سابق،ص329.

الانفصـالية في كندا [14]،نشـأت أحزاب وطنية لمواجهة تلك النزعة والعمل على ترسـيخ الوحدة الوطنية.

3- **أزمة المشـاركة:**لا شـك أن مطالبة جماعات معينة بإشـراكها في الحكم على نحو،أو آخر تنطوي بذات الوقت على أزمة شرعية،ويشكل هذا الأمر تهديداً لمركز القوى الحاكمة لاسيما إذا كانت الأخيرة لا تسـتجيب لمطالب مثل تلك الجماعات،وفي معظم الدول الأوربية التي شـهدت تطورات مادية بفعل التصـنيع وإسـتعمال التكنولوجيا ظهرت قوى اجتماعية وسـياسـية تطور تنظيمياً وأيديولوجياً وأخذت صيغة أحزاب سياسية تطالب بتوسيع نطاق المشاركة في الحكم[15].

لذا فهناك كثير من الأحزاب السياسية الأوربية نشأت بتأثير أزمة المشاركة،أي بفعل تزايد مطالب القوى الاجتماعية والسياسية الصاعدة في المجتمع بإشراكها في الحكم،فقد صاحب انهيار النظام الإقطاعي في الغرب مطالبة الطبقة الوسطى الصاعدة آنذاك بتمثيلها سياسياً،كما إن التصنيع جعل الطبقة العاملة تطالب بدور هام في تقرير سياسة الدولة لضمان حقوقها وكان ذلك دافعاً لنشأة أحزاب ذات نشاط منظم وفاعل لبلوغ تلك الأهداف[16].

ثانياً:نشـأة الأحزاب السـياسـية في دول العالم النامية والمتخلفة:لاجرم أن اغلب الأحزاب السياسية التي ظهرت في دول العالم النامية والمتخلفة- كانت تصنف بأنها دول العالم الثالث- وهي تشمل معظم الدول الآسيوية وكل الدول الأفريقية تقريباً ودول أمريكا اللاتينية-، كانت قد نشـأت بفعل الظروف المحلية والتطورات التاريخية الكبرى التي شـهدتها تلك الدول،وبسـبب خضوع شعوب تلك الدول على مدى سنوات طويلة للاستعمار الأجنبي،نشأت حركات وأحزاب سـياسـية كرسـت كل نشـاطاتها وجهودها للحصـول على الاسـتقلال والتحرر من ربقة

---

[14]- ينظر كل من :د.أسامة الغزالي حرب:مصدر سابق،ص88،وكذلك:د.صادق الأسود:مصدر سابق،ص333.

[15]- ينظر:المصدران السابقان نفسيهما.

[16]- ينظر:المصدران السابقان نفسيهما.

الاســتعمار،ومع إن الأخير حاول إيجاد هيئات ومجالس تمثيلية أو نيابية،وســاعد على ظهور أحزاب سـياسـية في هذا الإطار–على سـبيل المثال ظهرت أحزاب في المنطقة العربية في ظل الدولة العثمانية،أو في ظل الســيطرة الأجنبية– غير إن الكثير من الحركات والأحزاب في تلك الدول لم تجد في هذه المحاولات سوى وسيلة لاحتوائها وإجهاضها من محتواها التحرري،وعلى ذلك رفضــت تلك الحركات والأحزاب العمل في هذا الإطار البرلماني المصــطنع فعلى ســبيل المثال نمت الحركة القومية في الهند وتطورت قبل أن يتأســـس البرلمان المركزي وقبل إيجاد برلمانات الولايات والأقاليم الهندية وظلت ترفض العمل في إطار هذه البرلمانات حتى منتصف الثلاثينات من القرن الماضي[17].

ولما كانت الدول الاستعمارية تقف بوجه طموح شعوب تلك الدول في التحرير والاستقلال لذا فقد اضـطرت الأحزاب والحركات السـياسـية التي نشـأت في تلك الدول إلى أن تأخذ طابع العمل السري،مثل جبهة التحرير في الجزائر وحزب الاستقلال المغربي وحزب الدستور التونسي وحزب المؤتمر الهندي والحزب الوطني في اندنوســيا،وبالمحصــلة أخذت معظم تلك الأحزاب والحركات طابعاً عسكرياً لأنها وجدت في استعمال القوة المسلحة السبيل الوحيد لانتزاع السلطة وتحقيق الاسـتقلال والسـيادة،على ذلك لم تكن الأحزاب السـياسـية التي نشـأت في تلك الدول تعرف قواعد لعبة التنافس الحزبي المنظم[18]،كما هو حال قريناتها في أوربا،الأمر الذي أفضـى إلى حدوث صــراع شــديد على الســلطة ولم يقتصــر هذا الصــراع بين تلك الأحزاب والدول الاستعمارية والحكومات التابعة لها،بل إن الصـراع كان داخل تلك الأحزاب الأمر الذي أفضـى إلى حدوث انشـقاقات وتشـظي في صـفوفها،وقد ازدادت حدة هذه الظاهرة بعد الحصـول على

---

[17]– د.صادق الأسود:مصدر سابق،ص335.

[18]– أنظر كل من:د.صادق الأسود:مصدر سابق،ص336،وكذلك:د.سعاد الشرقاوي:مصدر سابق،ص206–207،وكذلك: Roger Owen:op.cit,p.7 & after it.

الاستقلال نتيجة استئثار أشخاص أو فئات معينة في قيادة الحزب بالسلطة والمحصلة خلف هذا الوضع أرضية مناسبة لبروز الحزب الواحد في معظم تلك الدول بعد الاستقلال،لاسيما بعد أن أصدرت الكثير من تلك الدول قوانين تمنع نشاط أحزاب أخرى تحت ذريعة الحفاظ على الوحدة الوطنية وتفادي الانقسامات والصراعات[19].

وفي الدول العربية – وهي من ضمن تلك الدول فمشرقها آسيوي ومغربها أفريقي– بدأت ظاهرة نشوء الأحزاب السياسية تتبلور منذ أواخر القرن التاسع عشر بشكل علني وسري،ولكنها على خلاف الأحزاب الأوربية لم تكن دوافع نشأتها برلمانية وانتخابية،بل كانت بعض تلك الأحزاب تطالب السلطان العثماني بإقامة حياة دستورية وحكم لامركزي،ثم بدأت أحزاب أخرى تظهر على الساحة السياسية تطالب بالاستقلال والتحرر[20]،وهناك الكثير من الدول العربية شهدت ظهور أحزاب تبنت النظرية الشيوعية أو الاشتراكية – شأنها في ذلك شأن معظم أحزاب الدول النامية أو المتخلفة – تأثراً بالحزب الشيوعي الذي ظهر في القرن العشرين في الإتحاد السوفييتي ومن ثم ظهرت أحزاب شيوعية في الصين وأوربا الشرقية والتي أسست أنظمة سياسية حديثة يحكمها–أو تهيمن على مقدراتها تلك الأحزاب.

وبالمقابل نشأت أحزاب سياسية في تلك الدول بعد الاستقلال وبقرار من السلطة الحاكمة وذلك كي تكون بمثابة السند لها،ومن أمثلة تلك الأحزاب:الاتحاد الاشتراكي في كل من مصر والسودان وحزب المصلحة الوطنية في السلفادور والحزب الثوري الدستوري في المكسيك[21].

وعلى وجه الجملة شهدت معظم تلك الدول العالم ظاهرة نظام الحزب الواحد،وحاول قادة تلك الدول تقديم العديد من الحجج لتبرير تبني هذا النظام، فبعضها عللت ذلك بدافع الحفاظ

---

[19]– أنظر كل من:د.صادق الأسود:مصدر سابق،ص336–337، وكذلك:د.سعاد الشرقاوي:مصدر سابق،ص207.

[20]– د.صالح جواد الكاظم:مصدر سابق،ص97–98.

[21]– د.سعاد الشرقاوي:مصدر سابق،ص206–207.

على الوحدة الوطنية بحجة إن تعدد الأحزاب يهدد بتكريس الانقسامات القبلية والدينية والمحلية،وتضيف إلى هذه الحجة،حجة أخرى تتصل بجهود التنمية الاقتصادية وضرورة توحيدها وتركيزها كي لا تسمح بتشتيت الجهود في صور أحزاب متعددة، وفضلاً عن ذلك هناك مبرراً آخر يحاول هؤلاء القادة الاحتجاج به ألا وهو المتعلق بعدم كفاية وكفاءة النخبة السياسية والإدارية القادرة على تبني وتسيير نظام تعدد الأحزاب بسلام.

المطلب الثاني:تعريف الحزب السياسي وعناصره:

أولاً:تعريف الحزب السياسي:الحزب لغةً هو:(جماعة من الناس تشاكلت قلوبهم)[22]،أما من الناحية الاصطلاحية فيُعرَف الحزب السياسي على أنه:(تنظيم للعناصر السياسية النشيطة في المجتمع...يتنافس- سعياً إلى الحصول على التأييد الشعبي- مع جماعة أو جماعات أخرى تعتنق وجهات نظر مختلفة)[23]،وهناك من عَرف الحزب على أنه:(مجموعة من الأفراد،تصوغ القضايا الشاملة وتقدم مرشحين في الانتخابات)[24]،كما يعرف على أنه:(أي جماعة سياسية تتقدم للانتخابات وتكون قادرة على أن تقدم من خلال تلك الانتخابات مرشحين للمناصب العامة)[25]،ولكن هذه التعاريف تنطبق فقط على الأحزاب السياسية التي تعمل في ظل النظم السياسية التي تبيح التعددية الحزبية والتي تتنافس فيما بينها في الانتخابات للوصول إلى السلطة،وهذا مامعمول به في معظم النظم السياسية في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان واستراليا والكثير من النظم التي بدأت تتحول من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية،ما يعني إن هذه التعاريف لاتنطبق على الحزب الواحد.

---

[22]- ابن منظور الأفريقي:لسان العرب،نقلاً عن:د.طارق الهاشمي:الأحزاب السياسية،مصدر سابق،ص63.

[23]- تعريف (سيغموند نيومان) نقلاً عن:د.أسامة الغزالي حرب:مصدر سابق،ص15

[24]- تعريف (لاسويل وكابلان)نقلاً عن:د.أسامة الغزالي حرب:مصدر سابق،ص15.

[25]- د.أسامة الغزالي حرب:مصدر سابق،ص18.

على ذلك هناك من عَرف الحزب السياسي على أنه:(تنظيم سياسي لقوى اجتماعية معينة تجمعها نظرة عامة،أو أيدلوجية واحدة هدفه الأخير الحصول على السلطة،أو الاحتفاظ بها)[26].

ومع وجود تعاريف عِدَة للحزب السياسي ينطبق بعضها على تنظيمات حزبية معينة وفي دول بعينها دون غيرها،لذا يمكننا أن نُقِدم تعريفاً جامعاً شاملاً للحزب السياسي فهو:(مجموعة من الأشخاص المُنَظَمِين،يؤمنون بأفكار أو أيديولوجية معينة، تجمعهم مصالح مشتركة،هدفهم الوصول إلى السلطة والاحتفاظ بها،أو المشاركة فيها،أو التأثير فيها).

ثانياً:عناصر الحزب: يعد التنظيم والعضوية والأيدلوجية والأهداف والوسائل من العناصر الأساسية للأحزاب السياسية،وتتفاوت هذه العناصر في درجات بروزها وأهميتها من حزب لآخر، لذا سنتناول تلك العناصر بإيجاز كما يأتي:

1- التنظيم:هو التركيب الداخلي،أو الهيكل الذي ينظم عمل الحزب ويعزز الروابط بين القيادة والقاعدة.

2- العضوية:كل حزب يضم مجموعة من الأعضاء الذين ينتمون إليه بشكل رسمي بعد إطلاعهم ومن ثم اقتناعهم بمبادئ الحزب وأيديولوجيته وأهدافه،وقد يكون هؤلاء الأعضاء من شريحة اجتماعية بعينها أومن شرائح مختلفة.

3- الأيدلوجية:هي مجموعة الأفكار والمبادئ النظرية التي يؤمن بها أعضاء الحزب وتمثل منهاج وبرنامج عمل للحزب.

4- الأهداف:كل حزب سياسي يسعى للوصول إلى السلطة والاحتفاظ بها لتطبيق برنامجه، وهذا ما يميزه عن التنظيمات الأخرى كالنقابات والجمعيات وجماعات الضغط،وإن لم يتمكن الحزب من ذلك يسعى للمشاركة في السلطة أو على الأقل التأثير فيها.

---

[26]- د.صالح جواد الكاظم،مصدر سابق،ص111، وللإطلاع على المزيد من التعاريف راجع: د.عبدالغني بسيوني:النظم السياسية، مصدر سابق،ص298 ومابعدها.

5- الوسائل:بغية الوصول إلى السلطة،تعتمد الأحزاب – التي تمارس نشاطها في ظل نظام ديمقراطي بشكل رسمي- الوسائل القانونية المشروعة – الانتخابات- كونها السبيل الوحيد لبلوغ تلك الغاية،في حين تتبنى الأحزاب التي تطمح للإطاحة بالنظام القائم وتعمل بشكل سري أسلوب القوة كوسيلة لانتزاع السلطة والاحتفاظ بها،وحتى في حال لم تتمكن الأحزاب من الوصول للسلطة يستمر نشاطها لنشر أيديولجيتها وتعبئة الرأي العام ومن ثم مراقبة عمل مؤسسات الدولة وانتقاد أدائها السلبي وكل ذلك يستدعي استعمال وسائل شتى بغية تمهيد السبل للوصول للسلطة في أية فرصة تتاح لها.

المبحث الثاني:وظائف الأحزاب السياسية وأصنافها

المطلب الأول:وظائف الأحزاب السياسية:

أضحت الحياة السياسية المعاصرة مليئة بالانقسامات والاتجاهات المتعارضة والقوى المتنافسة والأمزجة المتباينة والطموحات والأطماع والآمال والمصالح المختلفة، وهذه كلها تعد محركات للنشاط السياسي تتبلور وتتأطر من خلالها الأحزاب السياسية،فالأخيرة تعد بمثابة تعبير عن المصالح المتماثلة لمجموعة من الإفراد،وهي على ذلك تحرص على تجميع تلك المصالح والعمل على تحقيقها بكل الوسائل المتاحة،وعلى ذلك تتولى الأحزاب السياسية القيام بجملة من الوظائف،منها مياتي:

أولاً- تعبئة الرأي العام: تعد مهمة تعبئة الرأي العام وكسب تأييد الجماهير من أهم وظائف الأحزاب السياسية على وجه الجملة،وهذه الوظيفة تقوم على أستمالة أفراد المجتمع ورفع مستوى وعيهم وادراكاتهم السياسية وإنماء الشعور لديهم بالمسؤولية وإقناعهم بأن مصالحهم الفردية مرتبطة بالمصلحة العامة،ولكي ينجح الحزب في هذه المهمة عليه أن لايقوم بكسب أكبر عدد من المواطنين من خلال إقناعهم بقدرته على الاستجابة لرغباتهم فحسب،بل عليه أن يقوم

بترجمة تلك الرغبات في إطار المبادئ العامة التي يتبناها[27]،وكل ذلك يجري من خلال قيام تنظيمات الحزب المنتشرة في عموم الدولة بمهمة التثقيف والكسب الحزبي والدعاية السياسية لأفكار الحزب وأيدلوجيته وأهدافه التي تحرص معظم الأحزاب إلى إقناع الجماهير بأنها تسعى إلى تحقيق طموحاتها[28].

ولما كانت الأحزاب السياسية تطمح إلى الوصول إلى السلطة ومن ثم العمل على تنفيذ برامجها وتوسيع نشاطها،فإنها تبذل قصارى جهودها لتعبئة الرأي العام على وفق أيدلوجيتها وصولاً إلى كسب تأييد الناخبين لصالح مرشحيها في الانتخابات من خلال إقناعهم ببرامجها،وذلك بغية إيصالهم إلى مواقع البرلمان والحكومة سواء على المستوى المركزي أو على المستويات المحلية،هذا في الدول الديمقراطية التي تكون معظم أحزابها هيكلية أي أنها أحزاب تقتصر في عضويتها على نخب بعينها وبالتالي يكون نشاطها في هذا الاتجاه دوري وليس مستمراً،إذ أنه يشتد مع أوقات الانتخابات،وهذا حال الأحزاب الأوربية والأمريكية وكندا واستراليا.

أما في دول العالم الأخرى- الأقل تقدماً أو النامية أو المتخلفة- فإن الأحزاب السياسية تكون ذات طابع جماهيري وعلى ذلك فإنها تحرص على تعبئة وتجنيد معظم الشرائح الاجتماعية إلى صفوفها بغية توسيع قاعدتها الجماهيرية التي قد توظفها في الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها في حال سمحت لها الوسائل السلمية- الانتخابات- ولكنها في أغلب الأحوال تخطط إلى تغيير نظام الحكم بالقوة المسلحة،وفي حال كانت تلك الأحزاب مهيمنة على السلطة فأنها تحاول الاحتفاظ بها بكل الوسائل المتاحة،ومن ذلك تقييد،أو حظر نشاط،أو حتى ضرب وتصفية كل خصومها،وعلى ذلك يتصف نشاط تلك الأحزاب بالديمومة والاستمرارية وعلى مدى عقود طويلة[29]،وخير مثال على ذلك الأحزاب الشيوعية في الاتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية سابقاً،وفي معظم الدول التي كانت خاضعة للاستعمار أو تلك التي يحكمها حزب واحد.

---

[27]- راجع كل من:د.كمال المنوفي:أصول النظم السياسية،مصدر سابق،ص94،وكذلك:د.نبيلة عبد الحليم كامل:مصدر سابق،ص 95،وكذلك:د.شمران حمادي:الأحزاب السياسية...،مصدر سابق،ص15.

[28]- د.إحسان محمد الحسن:مصدر سابق،ص158،وكذلك:د.أسامة الغزالي حرب:مصدر سابق،ص19.

[29]- د.شمران حمادي:الأحزاب السياسية...،مصدر سابق،ص16.

ثانياً:تأهيل الكوادر القيادية:لاريب أن جميع الأحزاب السياسية تتدافع وتتنافس مع بعضها من أجل حيازة مراكز القوة والحكم[30]،ولما كانت النظم المتقدمة ديمقراطياً تعتمد أسلوب الانتخابات كوسيلة للوصول إلى السلطة،ولما كان مفهوم الحزب في الفكر الغربي يعني أنها أية جماعة تتقدم للانتخابات وتقدم مرشحين لنيل العضوية في مؤسسة ما،أو رئاستها،لذا تسعى الأحزاب السياسية في تلك الدول إلى تدريب كوادرها باستمرار لتهيئتهم ومن ثم تقديمهم كمرشحين منافسين لغيرهم من مرشحي الأحزاب الأخرى، ويتولى الحزب مهمة دعمهم بكل الوسائل ومن ذلك القيام بالترويج للدعاية لهم ولبرامجهم التي تمثل برامج الحزب نفسه[31]،ولايتوقف دور الحزب عند هذا الحد – تقديم المرشحين – بل يتولى أيضاً مهمة إسناد المراكز التي ينجح في الوصول إليها إلى أعضائه البارزين كاختيار رئيس الوزراء أو رئيس البرلمان وما إلى ذلك[32]،وذلك لان نجاح الحزب في إيصال اكبر عدد من مرشحيه إلى مواقع السلطة يوفر له فرصاً أكبر في ترجمة أيدلوجيته السياسية والفكرية إلى واقع ملموس، وهذا هو السبيل الذي يجعل الحزب قادراً على تحقيق أهدافه التي تجسد طموحات أعضائه،ومن المفترض إنها تجسد بالمحصلة طموحات شرائح واسعة من المجتمع.

أما في أغلب دول الأخرى– المُستعمَرة أو النامية أو المتخلفة أو ذات الحزب الواحد– فإن الأحزاب السياسية ليس لها سبيل للوصول إلى السلطة سوى القوة،وكي تتمكن من إدارة مؤسسات الدولة بعد الاستيلاء عليها عبر الانقلاب أو الثورة على نظام الحكم القائم،عليها أن تدرب أعضائها لتهيئتهم وإعدادهم لاستلام مهام ومسؤوليات في مرحلة ما بعد انتزاعها للسلطة وحينئذ تبدأ بالعمل على تنفيذ أيدلوجيتها وبرامجها،وبذات الوقت تحرص تلك الأحزاب على الاحتفاظ بالسلطة وعدم التفريط بها ما يدفعها إلى الاستمرار بعملية الإعداد والتدريب لانجاز مهامها وتحقيق نجاحها،وبذات الوقت تستعمل تلك الأحزاب كل الوسائل المتاحة لإسكات أصوات المعارضين،وبالمقابل هناك العديد من الحركات والأحزاب أقدمت على تغيير نظام

---

[30] – د.إحسان محمد الحسن:مصدر سابق،ص158.

[31]– أنظر كل من:د.طارق الهاشمي:الأحزاب السياسية،مصدر سابق،ص87،وكذلك:د.سعاد الشرقاوي:مصدر سابق،ص209.

[32]– د.نبيلة عبد الحليم كامل:مصدر سابق،ص 99.

الحكم القائم بالأسلوب المذكور،ولكنها لم تكن قد هيأت مثل تلك الكوادر،ما أفضى إلى وقوعها في حالة من التخبط والارتباك وربما الفشل في إدارة مؤسسات الدولة.

ثالثاً:مراقبة مؤسسات الدولة وأجهزتها:تعد الأحزاب السياسية بمثابة أجهزة رقابية على مؤسسات الدولة وأجهزتها وعلى وجه الخصوص مؤسساتها التشريعية والتنفيذية والأجهزة المرتبطة بها،ففي حال حصول تقصير وإهمال من قبل القائمين على إدارة تلك المؤسسات والأجهزة،تتولى الأحزاب السياسية مهمة المطالبة بمحاسبة هؤلاء،وتأخذ المراقبة والمحاسبة التي تمارسها الأحزاب السياسية إزاء تلك المؤسسات والأجهزة أشكالاً عدة،بدءاً بتوجيه الانتقاد المباشر لها عبر وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية،أو الإيعاز لأعضاء الحزب وكوادره العاملين في تلك المؤسسات والأجهزة للتصدي للممارسات الخاطئة[33]،الصادرة عن الأشخاص المسئولين المقصرين أو الذين يسيئون استعمال النفوذ والسلطة ويعبثون بالمال العام.

وتُمارس الأحزاب السياسية عملها في مراقبة تلك المؤسسات والأجهزة سواء أكانت في موقع المعارضة أم في مواقع المشاركة في تلك المؤسسات والأجهزة،ففي موقع المعارضة تتولى الأحزاب مهمة مراقبة تصرفات وسياسات الحزب الحاكم الذي يمتلك الأغلبية في البرلمان والحكومة،ومن ثم تعمل على إظهار مَواطِن الخلل في هذا السياق،ويجري ذلك عبر وسائل وآليات شتى بغية تصحيح مسار الحكومة أو بهدف إثارة الرأي العام وتأليبه ضد الحزب الحاكم لسحب البساط من تحته وتحويل الدعم الشعبي منه إلى الحزب المعارض،أما إذا كان الحزب مشارك في السلطة – وعلى وجه التحديد في البرلمان– فإنه يمارس هذا الدور والوظيفة من خلال العمل على منع الحزب الحاكم من إصدار القوانين التي تضر بالمصلحة العامة[34]،أو على الأقل تلك التي تصب في مصلحة الحزب الحاكم فحسب،فضلاً عن قيام الحزب المعارض بمهمة تحريك الدور الرقابي من خلال البرلمان ضد الحكومة التي يهيمن عليها الحزب الحاكم

---

[33]– إحسان محمد الحسن:مصدر سابق،ص158–159.

[34]– د.شمران حمادي:الأحزاب السياسية...،مصدر سابق،ص12–13.

أو يقودها بمفرده– في حال كان النظام السـياسـي نظاماً برلمانياً– ولاشـك يعد هذا الدور على درجة كبيرة من الأهمية والخطورة.

ولاجرم يتباين دور الأحزاب السياسية في ممارسة هذه الوظيفة من نظام سياسي لآخر،ذلك أن هذا الدور يبدو أقل فاعلية في النظام البرلماني ذو الثنائية الحزبية– كما كان الحال في بريطانيا لحد الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي جرت في ربيع سنة 2010 وكما سنرى لاحقاً– وذلك بفعل هيمنة الحزب الحاكم على المؤسـستين التشـريعية والتنفيذية معاً،وعلى خلاف ذلك نرى أن أحزاب المعارضة في نظام تعدد الأحزاب يكون دورها أكبر فاعلية في هذا الإطار،وذلك بفعل وجود حكومات ائتلافية لأنه من النادر أن يتمكن حزب ما من حيازة الأغلبية المطلقة في البرلمان ما يؤهله لتشـكيل الحكومة بمفرده،لذا تتوافر فرصـة كبيرة في هذه الحالة– إيطاليا على سـبيل المثال– لأحزاب المعارضـة كي تشـكل تحالف وتكتل برلماني يقف بالضـد من الحكومة التي تتكون من حزبين أو أكثر.

وعلى وجه الجملة تؤدي الأحزاب السياسية دوراً فاعلاً في مراقبة بل ومحاسبة القائمين على إدارة مؤسسات الدولة وذلك بغية تقويم سلوكهم ومن ثم تقويم أداء تلك المؤسسات،وبالمحصلة كلما كان بالإمكان تفعيل هذا الدور، كلما كانت الفرص كبيرة والآفاق واسعة لبناء نظام سياسي ديمقراطي تحقق فيه العدالة والرفاهية،ذلك لأن الأحزاب القابضـة على السـلطة تحرص على الأداء الأفضـل كي تحظا بالمزيد من الكسـب الشـعبي الأمر الذي يعزز موقفها في الانتخابات الدورية هذا من جانب،ومن جانب آخر كي لاتعطى لأحزاب المعارضة الفرصة لتشويه سمعتها ومن ثم إبعادها عن السلطة والإحلال محلها.

رابعاً:تعزيز الصـلات بين الجماهير والسـلطة:لما كانت الأحزاب السـياسـية تهدف إلى تجميع رغبات ومصـالح الجماهير أو على الأقل مصـالح شـرائح معينة،فإنها تسـعى باتجاه نقل تلك الرغبات والمصالح إلى صانعي السياسية العامة،وفي الغالب تسعى الأحزاب إلى إنشاء شبكة اتصـالية لربط الجماهير مع القيادات بطريقة تمكن من توليد القوة السـياسـية وتعبئتها وتوجيهها[35].

[35]– د.أسامة الغزالي حرب:مصدر سابق،ص178–179.

ولما كانت الأحزاب السياسية تعمل على تكوين وتوجيه الرأي العام،فأنها لاتقوم بهذه المهمة إلا من أجل استعمال هذه القوة المؤثرة في تأكيد مكانة الحزب وسيطرته على السلطة إذا كان الحزب حاكماً،أو من أجل استعمال هذه القوة للضغط على الحكومة إذا كان الحزب في صفوف المعارضة[36].

إن استعمال الأحزاب لقوة الرأي العام يدفعها إلى التعبير عن رغبات الجماهير،وبدون الأحزاب يكون من الصعب أن تجد تلك الرغبات متنفساً لها كما يكون من الصعب أن تصل إلى آذان السلطات الحاكمة،ومن ثم لايمكن تصور أن يكون بمقدور المواطن التأثير على الحياة السياسية وقضاياها الرئيسة،لأن الفرد منعزلاً عن أقرانه من أعضاء الجماعة لاتأثير له حتى لو مارس حقوقه السياسية على وجه الجملة وحق التصويت على وجه الخصوص،ومن هنا تبدو أهمية الحزب في العمل على تمكين الجماعات المختلفة من التعبير عن رغباتهم ومعتقداتهم بطريقة منظمة وفعالة وتوصيلها إلى السلطات المعنية،وعلى ذلك تعد الأحزاب السياسية بمثابة حلقة وصل بين الجماهير التي تنتمي إليها أو التي تدعمها وتؤيدها وبين مؤسسات الدولة[37].

وإذا كان الحزب حاكماً،أو مشاركاً في السلطة فإنه يقوم بهذه الوظيفة بسهولة ويسر،إذ يتولى مهمة توصيل مشكلات ومعاناة ومطالب الجماهير إلى قياداته التي تتولى مسؤوليات ومراكز متقدمة في الدولة (بصفتهم نواب أو وزراء في الحكومة) ومن خلال ذلك تتخذ الإجراءات المناسبة لمعالجة تلك المشكلات،والعمل على تلبية المطالب الجماهيرية[38]،أما إذا كان الحزب خارج السلطة،أي أنه يعمل في صف المعارضة وكانت المعارضة سلمية وقانونية فأنه يعمل على إيصال مطالب وطموحات الجماهير وطرح مشكلاتهم من خلال وسائل الإعلام أو من خلال تنظيم التظاهرات الاحتجاجية السلمية وبذلك قد تستجيب الدولة لتلك المطالب وتسعى لحل المشاكل بالإمكانات المتاحة.

---

[36]– د.نبيلة عبد الحليم:مصدر سابق،ص97.

[37]– د. إحسان محمد الحسن:مصدر سابق،ص159،وكذلك: د.نبيلة عبد الحليم:مصدر سابق،ص97،وكذلك:د.سعاد الشرقاوي:مصدر سابق،ص209.

[38]– د.إحسان محمد الحسن:مصدر سابق،ص159.

أما إذا كانت الأحزاب السياسية المعارضة غير مجازة أي أنها تعمل في أنظمة سياسية شمولية سلطوية،فإنها وبحكم نشاطها السري ليست لها سوى سبيل واحد ووحيد لتلبية طموحات الجماهير ألا وهو من خلال العمل على إسقاط النظام القائم والاستيلاء على السلطة.

خامساً:تسوية الصراعات:لما كانت الأحزاب السياسية تمثل مصالح وطموحات شرائح اجتماعية معينة ولما كانت تلك المصالح والطموحات متعارضة ومتقاطعة، لذا تؤدي الأحزاب السياسية – التي تتنافس بشكل سلمي ووفق القانون– دوراً فاعلاً في تخفيف حدة الصراع والتعارض وصولاً إلى إيجاد حلول وسط والعمل على تسوية الخلافات والالتقاء في محطات تضمن لأكبر عدد من تلك الشرائح مصالحها وأهدافها،وللوصول إلى تلك الغاية ينبغي البحث عن آليات وبرامج عمل يتحقق في ظلها أكبر قدر ممكن من تقريب وجهات النظر بين مختلف الفئات والشرائح،ما قد يفضي إلى إيجاد تحالفات أو تكتلات بين أحزاب متعددة،وحينذاك لايكون من الميسور تحقيق أكبر قدر ممكن أهداف ومصالح تلك الأحزاب فحسب،بل تحقيق طموحات وأهداف شرائح اجتماعية واسعة.

المطلب الثاني:تصنيف الأحزاب السياسية:

لما كانت الأحزاب السياسية تتكون من عناصر أساسية عدة –كما أسلفنا– لذا تصنف الأحزاب على أساس تلك العناصر إلى مايأتي[39]:

أولاً:من حيث التركيب الاجتماعي– الطبقي–:هناك أحزاب برجوازية وأحزاب كادر وهذه صفة أحزاب الدول الرأسمالية المتقدمة،وأحزاب طبقة وسطى وأخرى تمثل العمال أوالفلاحين وأحزاب طبقات شعبية وجماهيرية،وتتواجد تلك الأحزاب على وجه العموم في الدول الشيوعية والاشتراكية ودول العالم الثالث.

ثانياً:من حيث الأيديولوجية:هناك أحزاب ذات أيديولوجية ليبرالية وتكون توجهاتها يمينية محافظة،وهذا هو حال معظم الأحزاب في النظم الغربية،وأحزاب ذات ايديولوجية ماركسية أو اشتراكية وتكون توجهاتها يسارية وراديكالية وغالباُ ماتكون ثورية،وتنتشر تلك معظم تلك الأحزاب

---

[39]– د.كمال المنوفي:أصول النظم ...مصدر سابق،ص192–193،وكذلك:د.صالح جواد الكاظم،مصدر سابق،ص ص113–114.

في العالم الثالث والنظم الشيوعية السابقة والحالية،كما تتواجد تلك الأحزاب في الكثير من النظم الغربية،وهناك أحزاب ذات أيديولوجية دينية،فضـــلاً على الأحزاب التي تدافع عن البيئة مثل جماعات الخضر.

ثالثاً:من حيث المكانة والدور في النظام الســياســي:هناك أحزاب حاكمة وأخرى مهيمنة ومعها أحزاب مشاركة في الحكم وأحزاب معارضة،والمعارضة قد تكون مشروعة قانوناً وهي سلمية،وقد تكون معارضة سرية وفي الغالب تتبنى تلك الأخيرة أسلوب العنف والقوة للوصول إلى السلطة.

وهناك أحزاب مُؤسِسة للنظام السياسي وهي أحزاب سابقة على وجوده وتواجدت تلك الأحزاب على الأغلب في دول العالم الأخرى – الأقل تقدماً أو النامية أو المتخلفة التي تحررت من الاستعمار والدول ذات النظم الشيوعية السابقة والحالية،وبالمقابل هناك أحزاب تشكلت في ظل النظام الســـياســـي وبإجازة منه وهي أحزاب لاحقة على وجوده وتواجدت تلك الأحزاب على الأغلب في الدول المتقدمة.

رابعاً:من حيث التنظيم– التركيب الداخلي–:تصـــنف الأحزاب الســـياســـية – على وفق هذا المعيار–على أصناف ثلاثة هي[40]:

1– **أحزاب مركزية:**وهي الأحزاب الشيوعية والاشتراكية وأحزاب معظم الدول الآسيوية والأفريقية ومنها الدول العربية،وفي مثل هذه الأحزاب تكون الكلمة الفصل فيها للقيادة المركزية وفي أحيان كثيرة يكون زعيم الحزب هو المرجع الأول والأخير،وعلى ذلك ليس للفروع والقواعد الحزبية إلا السمع والطاعة.

2– **أحزاب لامركزيـة:**وهي الأحزاب الليبرالية المنتشـــرة في الدول الغربية والولايات المتحدة الأميركية واليابان وكندا واســـتراليا كما أنها بدأت تنتشـــر في معظم دول العالم الأخرى التي تحولت من نظام الحزب الواحد أو النظم غير الديمقراطية،وفي مثل هذه الأحزاب تمنح الفروع والقواعد الحزبية صلاحيات واسعة في التصرف دون الحاجة للعودة إلى قيادة الحزب.

3– **أحزاب تقوم على صـــلات عمودية:**وهي الأحزاب التي تقوم على عزل قواعد الحزب عن بعضها،وهي ذات انضباط عسكري صارم ومنها الأحزاب الفاشية،فضلاً عن الأحزاب والحركات

---

[40] – Maurice Duveraer:Les Partis Politiaues,op.cit, p69–76.

والتنظيمات السـرية،ويكون تنظيم تلك الأحزاب والحركات تنظيماً خيطياً حفاظاً على نشـاط الحزب أو الحركة واستمراره- استمرارها-.

المبحث الثالث:دور الأحزاب في النظم السياسية:

لما كانت العلاقة بين الأحزاب السياسية ومعظم النظم السياسية في العالم المعاصر علاقة وثقا – تستثنى من ذلك دول لاتوجد فيها أحزاب سياسية مثل معظم دول الخليج وليبيا قبل 2011- وتلك العلاقة ذات طبيعة تفاعلية، فكلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر،على ذلك أضحى معيار النظام الحزبي من المعايير التي تم على وفقها تصنيف النظم السياسية،فهناك نظام سياسي يقوم على وجود حزب واحد،ونظام سياسي يقوم على التنافس والتداول بين حزبين سياسيين،ومن ثم نظام سياسي ثالث يقوم على أساس التعددية الحزبية،وسنتناول تلك الأنماط في ثلاثة مطالب وهي على التوالي:المطلب الأول:نظام الحزب الواحد،المطلب الثاني:نظام الثنائية الحزبية،المطلب الثالث:نظام التعددية الحزبية.

المطلب الأول:نظام الحزب الواحد[41]:

يقوم هذا النظام على وجود حزب واحد يحتكر العمل السياسي،وعلى ذلك يعد هذا النظام من النظم التي ينعدم فيها التنافس المشروع بين أحزاب متعددة،وقد تم تطبيق هذا النظام في كل من الاتحاد السوفيتي وفي دول أوربا الشرقية في ظل قيادة الحزب الشيوعي لها،منذ بداية القرن الماضي حتى نهاية الثمانينيات منه،كما جربت كل من إيطاليا الفاشية وألمانيا النازية وأسبانيا على عهد الجنرال (فرانكو) والبرتغال في زمن الجنرال (سالازار) هذا النمط،ومازال الحزب الشيوعي يحكم في كل من الصين الشعبية وكوريا الشمالية وكوبا،وهناك العديد من دول العالم النامية أوالمتخلفة يتولى زمام الأمور فيها حزباً واحداً،وتعد معظم النظم السياسية ذات الحزب

41- مع أن بعض المتخصصين – مثل د.حسان شفيق العاني ود.صالح جواد الكاظم وغيرهم – كانوا قد وضعوا ما يسمى بـ(نظام الحزب القائد) كصنف رابع يمكن إضافته لأصناف الأنظمة الحزبية الثلاثة التي نحن بصددها،لكن يمكننا القول إن هذا جوهر النظام الذي كان قد طبق في دول أوربا الشرقية بين الأعوام 1945-1990،كما كان مطبقاً في العراق قبل عام 2003،ومازال مطبقاً في سوريا، يقوم على قيادة الحزب الحاكم لجبهة سياسية تضم أحزاب أخرى تحت ذريعة إشراكها في الحكم ،لكن واقع الحال يؤكد سيطرة الأول على زمام الأمور في إدارة الدولة والمجتمع بكل تفاصيلها ومن ثم لايتجاوز وجود الأحزاب الأخرى الإطار الدعائي والصوري،على ذلك لايمكننا وضع هذا الصنف إلا في خانة أنظمة الحزب الواحد.

الواحد أنظمة فردية وشـــمولية بذات الوقت،وذلك بحكم كون زعيم الحزب هو رئيس الدولة ويســتعمل الحزب كأداة للســيطرة على كل مفاصــل الدولة والمجتمع معاً،وعلى الرغم مما يراه مؤيدو هذا النمط من أنه يفضــي إلى خلق نخبة قيادية كفوءة لإدارة شــؤون الدولة،فضــلاً عن تعزيز الروابط بين الشـعب والقابضـين على السـلطة،فأن معارضــي هذا النمط يرون أن مهمته الأساسية هي توطيد حكم رئيس الحزب ومواليه والعمل على خلق طبقة متنفذة ترتبط مصـالحها بل ومصـــيرها بوجوده،ويبقى الولاء لرئيس الحزب هو المقياس للانتماء للحزب والبقاء فيه ومن ثم حيازة الامتيازات من وراء ذلك، وللتعرف على طبيعة تلك النظم سنحاول التعرض لأبرز تلك النماذج.

أولاً:الأحزاب الفاشية:يعد الحزب الفاشي الذي ظهر في إيطاليا بزعامة (موسوليني)من أبرز تلك الأحزاب،وقد تسـلم السـلطة في سـنة 1922م [42]،وكذلك الحزب الوطني الاشـتراكي(النازي) بزعامة(أدولف هتلر) في ألمانيا،وكان قد تسلم السلطة سنة 1933م،وتفسر هذه الأحزاب تبنيها لهذا النمط بأنه يعود إلى التخلي عن مبدأ حياد الدولة السـياســي الذي دعت إليه الليبرالية،ذلك إن الـدولـة في منظور الأحزاب الفـاشـــيـة تحمـل فكراً معينـاً وتـدافع عنـه ولا تقف موقف الحياد،وبالتالي فهي دولة حاملة لمثل عليا،وفي ذلك يؤكد موســـوليني إن:(الدولة الليبرالية لا توجه التقدم المادي والمعنوي للجماعات ولكنها تقتصـر على تسـجيل النتائج التي يصـل إليها المجتمع ،أما الدولة الفاشـــستية فهي دولة واعية لها إرادة،وتدافع عن قيم أخلاقية،فالدولة كما تتصورها الفاشستية وتحقيقها،هي واقعية روحية وأخلاقية)[43].

وعلى ذلك فإن الدولة الفاشستية تدافع عن إيديولوجية معينة ومن ثم فهي لاتقبل أحزاب أخرى غير حزب الدولة،بل ولا تقبل أية آراء،أو حلول أخرى بديلة، في حين إن الدولة الليبرالية تسمح بتعدد الأحزاب،لأنها تحترم كل الأفكار والمذاهب والأحزاب[44].

---

[42]– للمزيد راجع كل من:د.ثروت بدوي:النظم السـياسـية،نفس المصـدر السـابق،ص241 ومابعدها،وكذلك:د.كريم فرمان:في كيفية عمل النظام السياسي،بيروت،الدار العربية للموسوعات،2009م ،ص241.

[43]– نقلاً عن:سـعاد الشـرقاوي:مصـدر سـابق،ص237،وللمزيد حول الفكر الفاشـي والنازي راجع:هارولد ج.لاسـكي:مصـدر سابق،ص197 ومابعدها.

[44]– د.سعاد الشرقاوي:المصدر السابق نفسه،ص237.

كما تختلف الفاشـــية عن الماركســـية في رؤيتها للدولة لأنها تعتقد بضـــرورة وجودها وقوتها وأهميتها ووحدتها مع امتلاكها للســـلطة المطلقة وعلى الأفراد أن يكونوا جزءاً من كيان المجتمع الذي ينبغي أن يندمج بكيان الدولة على خلاف الأخيرة التي ترى بحتمية زوال الدولة في مرحلة لاحقة،كما إن نظرة الأولى إلى الطبقات تختلف عن الأخيرة،إذ تؤمن الأولى بتعاون الطبقات تحت لواء الطبقة الوســطى التي تمتلك الســلطة،بينما تؤمن الأخيرة(الماركســية) بأحقية الطبقة الكادحة في ممارسة السلطة[45].

ولا تهدف الأحزاب الفاشستية إلى إيقاظ الوعي السياسي لدى الجماهير ،وهي لاتخاطب العقول بل تتوجه إلى العواطف لتحرك المشـــاعر لديها وتثير فيها الحماس لتلتف حولها،كما إنها تولي اهتماماً بالغاً بالأمن والبوليس كونها تعتمد تنظيماً شبه عسكري[46].

وكل ذلك يفسر سعي النظم التي تقودها الأحزاب الفاشستية نحو تعزيز السلطة المطلقة التي يمسك بها الحاكم الفرد الدكتاتور، ومن ثم العمل على إلغاء كل الحقوق والحريات العامة،وكانت تطبيقات تلك النظم خير دليل على هذا المسعى.

ثانياً:النظم الشيوعية(الماركسية):سنتعرض في هذا الإطار إلى نظام الحزب الواحد في كل في الاتحاد السوفييتي وأوربا الشرقية والصين كونها ضمن منظومة النظم الشيوعية وعلى التوالي.

1- نظام الحزب الواحد في الاتحاد الســوفييتي: بعد أن فجر الحزب الشــيوعي ثورة تشــرين الأول/أكتوبر البلشفية الشيوعية سنة 1917م وأطاح بالنظام القيصري في روسيا،أقام جمهوريات الاتحاد السوفييتي،وجرى على ذلك تطبيق نظام الحزب الواحد على وفق النظرية الماركسية التي تؤكد أن الثورة ينبغي أن تكون من صــنع البروليتاريا- طبقة العمال والفلاحين- للقضــاء على الطبقات المستغلة- البرجوازية[47].

45- د.ثروت بدوي:النظم السياسية،مصدر سابق،ص236.

46- د.سعاد الشرقاوي:مصدر سابق،ص 238.

47- وللمزيد:أنظر كل من:د.ســعاد الشــرقاوي:مصــدر ســابق،ص 216،وكذلك:د.صــالح جواد الكاظم،مصــدر ســابق،ص126،وكذلك:د.حســان شــفيق العاني:الأنظمة الســياســية...مصــدر ســابق،ص 279، وكذلك:د.ثروت بدوي:النظم السياسية،مصدر سابق،ص247.

وتتكون المؤسسات السياسية والدستورية السوفيتية – على وفق دستوري عام 1936م وعام 1977م– من **المؤسسة التشريعية** التي يمثلها **مجلس السوفييت الأعلى** والذي يتكون من مجلس الاتحاد ويمثل عموم الشعب السوفييتي عن طريق الانتخاب،ومجلس القوميات ويمثل الجمهوريات المنضوية في الاتحاد السوفييتي– كونه نظام اتحادي وتمثل تلك الجمهوريات الفروع الإدارية– أما **المؤسسة التنفيذية** فإنها تتكون من مجلس الرئاسة الأعلى،ويتكون بدوره من الرئيس و15 نائباً،وسكرتير و16 نائباً،وينتخب أعضاءه لمدة 4 سنوات من قبل مجلس السوفييت الأعلى،وإلى جانبه مجلس الوزراء وهو المسؤول الفعلي عن السياسة التنفيذية،ويتكون من حوالي(50)عضواً،ويكون مسؤولاً أمام مجلس السوفييت الأعلى كونه نظاماً برلمانياً[48].

ومع وجود تلك المؤسسات، لكن معظم زعماء الحزب الشيوعي – في الاتحاد السوفييتي المُنهار– كانوا قد أكدوا على مكانة الحزب ودوره الشمولي في إدارة المجتمع والدولة،وقد عَدوه بمثابة القوة المُنظِمة والقيادة الطليعية والموجه للبروليتاريا سعياً إلى تسليم السلطة لها كي تحكم بطريقة؛(ديكتاتورية البروليتاريا)،وقد تم تكريس ذلك دستورياً،فقد أقر الدستور الصادر عام 1936م مبدأ وحدانية الحزب ودوره الشمولي،إذ جاء في المادة(126) منه على أن الحزب هو:(طليعة الناس العاملين في كفاحهم لتعزيز النظام الاشتراكي وتطويره،والنواة القائدة لجميع منظماتهم)[49]،كما أكدت المادة(3) من الدستور المذكور على أن:(كل السلطة تعود لعمال الريف والمدينة)[50]،وقد ذهب الدستور الصادر عام 1977م أبعد من ذلك حينما نصت المادة(6) منه على إن:(الحزب الشيوعي هو:القوة القائدة والموجهة للمجتمع السوفيتي ونواة نظامه السياسي ومؤسسات الدولة)[51]،كما نصت المادة(2)منه على أن:(كل السلطة تعود للشعب)[52].

---

[48]– د.ثروت بدوي:النظم السياسية،مصدر سابق،ص260.

[49]– د.صالح جواد الكاظم،مصدر سابق،ص128.

[50]– د.حسان شفيق العاني: الأنظمة السياسية...مصدر سابق،ص 279.

[51]– أنظر كل من:د.صالح جواد الكاظم،مصدر سابق،ص126، وكذلك :د.حسان شفيق العاني: الأنظمة السياسية...مصدر سابق،ص 279.

[52]– د.حسان شفيق العاني: الأنظمة السياسية...مصدر سابق،ص 279.

ويتكون **تنظيم الحزب** على شكل هرمي،فهناك أربع هيئات رئيسة للحزب،وهي المؤتمر العام واللجنة المركزية ومجلس رئاسة الحزب وسكرتاريته،والمؤتمر العام للحزب يعد أعلى سلطة في الحزب وتنبثق عنه اللجنة المركزية وهي بمثابة سلطة تنفيذية وتنتخب الأخيرة كل من مجلس رئاسة الحزب وسكرتاريته،ومجلس رئاسة الحزب يعد قمة التنظيم الحزبي لأنه يتكون من كبار قادة الحزب،أما السكرتارية فإنها تتكون من 6 إلى 10 أعضاء تنتخبهم اللجنة المركزية من بين أعضاء مجلس رئاسة الحزب،والسكرتارية تتولى مهمة متابعة وتنفيذ قرارات مجلس الرئاسة[53].

وفي حقيقة الأمر ،يتولى كل من مجلس رئاسة الحزب وسكرتاريته مهمة توجيه سياسة الدولة في جميع المجالات،وعلى ذلك لم يكن الحزب الشيوعي الذي تولى زمام الأمور في الإتحاد السوفييتي على مدى أكثر من سبعة عقود قائداً وموجهاً لمؤسسات الدولة المختلفة وعلى كل المستويات المركزية والمحلية فحسب،بل أضحت الدولة جهازاً تابعاً للحزب والأكثر من ذلك أضحى الحزب الذي يقوده شخص واحد بمفرده وهو– بذات الوقت– رئيس الدولة أداة لإحكام قبضة هذا الشخص على الدولة والمجتمع معاً[54]،لذا كان نظام الحزب الواحد نظاماً ديكتاتورياً شمولياً بكل ما تعنيه الكلمة،حتى كانت طريقة الانغلاق وكبت الحريات العامة والخاصة وإرهاق ميزانية الدولة بالتسلح على حساب الخدمات ومستوى المعيشة المتدنية وتفاقم النفور الجماهيري مع عدم انجاز ما وعد به زعماء الحزب بدءاً من تسليم السلطة للعمال والفلاحين وانتهاءً بإلغاء الدولة،فضلاً عن عوامل أخرى،كلها كانت أسباب في تزايد الحاجة إلى التغيير.

وما أن تولى(ميخائيل غورباتشوف) سكرتارية الحزب الشيوعي ورئاسة الدولة في الاتحاد السوفييتي في سنة 1985م حتى أعلن عن تبنيه سياسة إعادة البناء والمكاشفة – البروسترويكا – وكان ذلك إيذاناً ببداية سقوط النظام السياسي في الإتحاد السوفييتي،وهذا ما تحقق في سنة 1991م،وعلى ذلك مثل انهيار وتفكك ثاني أكبر قوة على مستوى العالم أجمع نقطة تحول في تاريخ العالم المعاصر ،فعلى أثر ذلك أنفرط عقد نظام توازن القوى الذي كان يرتكز على الثنائية

---

[53]– د.ثروت بدوي:النظم السياسية،مصدر سابق،ص260.

[54]– للمزيد راجع: لوزاج: النظم السياسية في الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية،ترجمة:د.شفيق عبد الرزاق السامرائي،وخليفة العزاوي:مطبعة جامعة بغداد،1983،ص86 ومابعدها.

القطبية،وحل محله نظام القطبية الأحادية،ومن جانب آخر كان ذلك بمثابة فاتحة مرحلة جديدة نحو الانفتاح الاقتصادي والتعددية السياسية الحزبية راحت تشهدها معظم دول العالم.

2- <u>نظام الحزب الواحد في دول أوربا الشـــرقية</u>[55]:ظهر في معظم دول أوربا الشـــرقية ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية أنظمة سياسية ترتبط بدرجة كبيرة بالنظام السياسي الذي كان قائماً في الاتحاد السوفييتي المُنهار،وذلك من خلال هيمنة الحزب الشيوعي على مقدرات تلك النظم السياسية وإرتباطه بالحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي،وبالرغم من وجود جبهة وطنية تضم مجموعة من الأحزاب في تلكم النظم لكنها كانت خاضعة لقيادة الحزب الشيوعي،لذا كان وجود الجبهة المذكورة في حقيقة الأمر شكلياً وصورياً فحسب.

وبفعل ارتباط النظم الشيوعية في معظم دول أوربا الشرقية بالاتحاد السوفييتي ارتباطاً أقرب إلى التبعية على وجه الجملة وإتباعها ذات الســـياســـة والنهج فأن مصـــيرها قد آل في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي إلى الانهيار بفعل ما حصل في الدولة الأم- الاتحاد السوفييتي المُنهار- كما أسلفنا.

3- <u>نظام الحزب الواحد في الصين</u>[56]<u>أ- نشأة الحزب الشيوعي الصيني</u>:بعد الانتهاء من تأســـيس خلايا شـــيوعية في ســـنة 1920م في(بكين)و(شـــنجهاي) وغيرهما من المدن الصينية،اجتمع في شهر تموز/يوليو سنة 1921م،أثنا عشر مندوباً في(شنجهاي) وكان من بين هؤلاء المندوبين(ماوتسي تونغ)،وكان ذلك من أجل تأسيس الحزب الشيوعي في الصين تحت إشـــراف مندوبين مبعوثين من الاتحاد الســـوفييتي وقتذاك،وقد قدم الأخير لهذا الحزب معونات مالية ومُدرِبين وأسلحة[57].

---

[55]- للمزيد من التفصيل حول طبيعة تلك النظم راجع:لوزاج:مصدر سابق،ص125 وما بعدها.

[56]- للمزيد حول التطورات السياسية في الصين في القرنين الماضيين راجع كل من: د.فوزي درويش:الشرق الأقصى:الصين واليابان(1853-1972)،طنطا،مطابع لمباشـــي،1997،وكذلك:د.ووبن:الصـــينيون الجدد(الجزء الثاني):ترجمة:د.عبد العزيز حمدي،مراجعة:د.لي تشين تشونغ،الكويت،سلسلة كتب عالم المعرفة(211)،1996،ص10 ومابعدها.

[57]- كونراد زايتس:الصين عودة قوة عالمية،ترجمة :سامي شمعون،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،دراسات مترجمة(15)،أبو ظبي،ط1، 2003،ص139،وكذلك الموقع الإلكتروني:www.china.org.cn

وكان هذا الحزب الناشـــيء قد تبنى الأيديولوجية الماركســـية اللينينة،ومن ثم فقد اعتمد على توجهات شـــمولية،وأخذ يلقن الشـــعب مبادئ تلك الأيديولوجية،مع التركيز على تحريك العمال الصـــناعيين والفلاحين الفقراء،وقد دخل هذا الحزب في صـــراع مرير على الصـــعيدين الداخلي والخارجي،ونتيجة هذا الصراع مني الحزب الشيوعي الصيني بخسائر بشرية فادحة لاسيما في المـدة بين الأعوام 1927–1937،ومن ثم أضـــحى الحزب المـذكور يواجـه حربـاً على جبهتين:الحرب ضـد اليابان التي احتلت معظم الأراضـي الصـينية نهاية سـنة 1938م،والحرب الأهلية التي استمرت في تلك المرحلة وبلغت ذروتها في المدة من(1945–1949)،وفي غضون ذلك تصاعد الدور القيادي للزعيم الشيوعي(ماوتسي تونغ)على الصعيدين الفكري والنضالي،وقد عد الشعب الصيني(ماو)بأنه محرراً وطنياً أعاد للصين – بعد مئة عام من الإذلال– استقلالها ووحدتها وكرامتها،وذلك بعد أن دخل العاصمة الصينية(بكين)منتصراً في كانون الثاني(يناير)سنة 1949[58].

ب– <u>تنظيمات الحزب الشـــيوعي الصـــيني</u>:في بادئ الأمر كان يقف على رأس تنظيم الحزب الشـيوعي الصـيني رئيس الحزب(ماوتسـي تونغ)،وبذلك يكون قد خرج عما هو مألوف بالأحزاب الشـــيوعية التي يقودها أمين عام[59]،وترتبط برئيس الحزب اللجنة الدائمة التي ترتبط بالمكتب الســـياســـي وهي أعلى هيئة في الحزب،وتتفرع عنها كل من اللجنة العســـكرية التي كان قد ترأسـها(ماو)أيضـاً بعد الثورة، والأمانة العامة التي ترتبط بدورها بالمكتب السـياسـي الذي يرتبط بدوره باللجنة المركزية وتنبثق الأخيرة عن المؤتمر الحزبي[60].

وتتكون اللجنة الدائمة للمكتب السياسي من خمسة إلى سبعة أعضاء يمثلون الحكام الفعليين لجمهورية الصين الشعبية،إذ يَشغِل أعضاء تلك اللجنة المناصب العليا في الدولة،ومنها:منصب رئيس الوزراء ورئيس اللجنـة العســـكريـة ورئيس المجلس الوطني الشـــعبي ورئيس المؤتمر الاستشاري السياسي،كما إن اللجنة الدائمة للمكتب السياسي تصدر الأوامر إلى كل من المكتب

---

[58]– كونراد زايتس:مصدر سابق،ص137 وما بعدها،وكذلك الموقع الإلكتروني:www.china.org.cn

[59]– كونراد زايتس:المصدر السابق نفسه،ص192.

[60]– كونراد زايتس: المصدر نفسه،ص190، وكذلك الموقع الإلكتروني:www.china.org.cn

السياسي الذي يضم أكثر من عشرين عضواً،واللجنة المركزية التي تضم أكثر من ثلاثمائة عضو،والمؤتمر الحزبي الذي يضم أكثر من 1500مندوب،أما فيما يخص عملية اتخاذ القرارات داخل الحزب فإنها تجري بأسلوب مركزي وفق المبدأ اللينيني في كل هيئة من الهيئات المذكورة وعبر عدد محدود من الأعضاء[61].

أما فيما يخص الكيفية التي تتشكل على وفقها الهيئات المذكورة،فإنها تجري بشكل معكوس،أي من الأسفل إلى الأعلى،فالمؤتمر الحزبي ينتخب اللجنة المركزية،والأخيرة تنتخب بدورها المكتب السياسي،والأخير ينتخب اللجنة الدائمة التابعة للمكتب السياسي[62].

ت- تأسيس نظام الحكم الشيوعي: بعد أن تولى الحزب الشيوعي مقاليد السلطة في الصين تحول أنصار(ماو)من رجال حرب وعصابات إلى قادة حزب حكومي،وكان (ماو)قد تقلد بشكل رمزي منصب رئاسة الدولة في العقد الأول من عهد الثورة ثم تخلى عنه سنة 1959م،وقد أقام (ماو)في السنوات الأولى من حكمه:نظام حكم هرمي يشمل البلاد بأسرها،ويقوم على ثلاث ركائز لم تتغير حتى اليوم وهي:الحزب،مؤسسات الدولة والجيش[63]،ولاريب يتولى الحزب الشيوعي الصيني -على غرار ماكان معمولاً في الإتحاد السوفيتي السابق- إقرار سياسة الدولة وتتولى مؤسسات الدولة مهمة تنفيذها[64].

شكل (4) يوضح مؤسسات الدولة وتنظيمات الحزب في الصين وأوجه العلاقة بينهما

مؤسسات الدولة	تنظيمات الحزب
المؤسسة التشريعية:مجلس الشعب الوطني =3000 عضو منتخبين من الشعب	**رئيس الحزب**

---

[61]- كونراد زايتس:مصدر سابق،ص191، وللمزيد حول مبادئ الحزب الفكرية وتنظيماته راجع: الموقع الإلكتروني:www.china.org.cn

[62]- كونراد زايتس: المصدر نفسه،ص191، وكذلك الموقع الإلكتروني:www.china.org.cn

[63]- كونراد زايتس: المصدر نفسه،ص188 ومابعدها.

[64]- المصدر نفسه،ص189.

المخطط من إعداد المؤلف

ويبلغ عدد أعضاء المؤسسة التشريعية – مجلس الشعب الوطني- ثلاثة آلاف عضو،ويتكون من النواب المنتخبين من المقاطعات ومناطق الحكم الذاتي والمدن التي تديرها السلطة المركزية مباشرة[65]،ومدة عمل المجلس النيابية 5 سنوات،ويعقد مؤتمره مرة واحدة في السنة،ويمكن عقد جلسات طارئة في حال رأت اللجنة الدائمة للمجلس ضرورة لذلك،أو باقتراح يقدم من أكثر من خمس نواب المجلس[66].

أما عن اختصاصات المجلس المذكور فإنه يتولى مهام عدة منها:تعديل الدستور ومراقبة تنفيذه وتشريع القوانين وانتخاب رئيس الجمهورية ونوابه ومن ثم تتم تسمية رئيس مجلس الدولة ونوابه وأعضاء مجلس الدولة والوزراء ورؤساء لجان الدولة وإقالتهم ومناقشة برنامج الحكومة وانتخاب رئيس اللجنة العسكرية وإقالته وانتخاب رئيس المحكمة العليا وإقالته وانتخاب رئيس النيابة الأعلى وإقالته ومراجعة برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية القومية والموافقة عليها ومراقبة تنفيذها ومراجعة الموازنة العامة للدولة والموافقة عليها وتقرير تنفيذها وأخيراً إقرار الحرب

---

[65]- يبلغ عدد المقاطعات المرتبطة بالسلطة المركزية والمقاطعات ذات الحكم الذاتي فضلاً عن البلديات (30) ثلاثون مقاطعة وبلدية وللمزيد راجع:شيوي قوانغ،جغرافيا الصين،ترجمة:محمد أبو جراد،الهيئة العامة لمكتبة الاسكندرية،دار النشر باللغات الأجنبية،1987،ص84 ومابعدها،وراجع كذلك:كرار أنور ناصر البديري:الصين:بزوغ القوة من الشرق،مركز حمورآبي للبحوث والدراسات الاستراتيجية،بيروت،شركة صبح للطباعة والتجليد،2015،ص44.

[66]- كونراد زايتس:مصدر سابق،ص191-192،وللمزيد راجع: الموقع الإلكتروني:www.china.org.cn

والسلم،واللافت إن جميع المهام التي يضطلع بها المجلس تجري بالتنسيق والتعاون مع اللجنة الدائمة للحزب وكذلك الحكومة[67].

أما المؤسسة التنفيذية فإنها تتكون من رئيس الجمهورية ونوابه المنتخبون من قبل البرلمان(مجلس الشعب الوطني)كما ذكرنا،ومجلس الدولة(الحكومة)،ويترأس الأخير رئيس الوزراء ويعاونه نواب عديدون هم عادة أعضاء في المكتب السياسي للحزب الشيوعي، ويعين رئيس الوزراء ونوابه من قبل البرلمان(مجلس الشعب الوطني)،ويتكون مجلس الدولة من لجان ووزارات،وتتفوق اللجان على الوزارات من حيث المرتبة والأهمية، ويراقب الحزب مجلس الدولة(الحكومة)[68].

ويأتي جيش التحرير الشعبي في المرتبة الثالثة في هرم السلطة،ويصفه البعض بأنه(دولة داخل دولة) ويخضع إلى هيئة حزبية خاصة هي اللجنة العسكرية ولايخضع لوزير الدفاع على الرغم من كونه أحد أعضاء اللجنة المذكورة[69].

ث- <u>دور الحزب في إدارة النظام السياسي</u>:بعد أن أنجز(ماوتسي تونغ) الاستقلال كان هدفه الأول المتمثل في إقامة دولة موحدة خاضعة لسيطرة الحزب الشيوعي سيطرة تامة،وذلك على الرغم من إقرار مايسمى بنظام التشاور السياسي الذي يضم الأحزاب السياسية الأخرى البالغ عددها 8 أحزاب،والتي يسمح لها بالمشاركة في الشؤون السياسية ولكن تحت قيادة الحزب الشيوعي الصيني[70].

وعلى ذلك يهيمن الحزب الشيوعي على الحياة السياسية في البلاد هيمنة مطلقة،ومن هنا وصل الحزب إلى أبعد نقطة في الدولة والمجتمع حتى أضحى وجود الحزب ونشاطاته تمس حياة كل مواطن صيني،وبذلك أخذ الناس جميعاً يشعرون بأنهم قد انخرطوا في حياة الأمة

67- كونراد زايتس:المصدر السابق،ص191-192،وكذلك: :جابريل ألموند و جي.بنجهام باويل الأبن:مصدر سابق،ص20-21.

68- كونراد زايتس:مصدر سابق،ص191،وكذلك:جابريل ألموند و جي.بنجهام باويل الأبن:مصدر سابق،ص20.

69- كونراد زايتس:المصدر السابق،ص190، وللمزيد حول دور الجيش الصيني راجع:مايكل أوهانلون،العقيدة العسكرية الصينية،مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،أبو ظبي،العدد 8،2010، ص55 ومابعدها.

70- كونراد زايتس:مصدر سابق،ص200،وكذلك: الموقع الإلكتروني:www.china.org.cn

وأصـــبحوا جزءاً من كيانها[71]،وعلى ذلك كانت قيادة الحزب للدولة والمجتمع قيادة تنظيمية وفكرية وسياسية،وقد تجسد ذلك في تنظيم وقيادة الأعمال التشريعية وتنفيذ القانون،وتعزيز قيادة الجيش الشـــعبي،وقيادة وإدارة أعمال الكوادر ،وتنظيم وتعبئة المجتمع،والاهتمام بالأعمال الفكرية والسياسية[72]،وعلى ذلك تم تجاوز أزمات بناء الدولة والأمة والتكامل معاً،فضلاً على إعادة بناء الاقتصاد الذي دمرته الحرب وبوقت مبكر وبالتحديد منذ بداية الخمسينيات في القرن الماضي.

ولكن مع مرور الوقت بدأ الحزب الشـــيوعي يشـــهد انقســـامات خطيرة،لاســـيما بعد أن بدأ(ماو)وأنصـــاره يديرون ظهرهم للنموذج الســـوفيتي،وبالمقابل كان (اللينيين) الذين يملكون الأغلبية في المكتب السياسي يصرون على مواصلة العمل بالنموذج السوفيتي،ومما عمق تلك الانقسامات إصرار(اللينيين) على التقيد بالقرارات الجماعية والالتزام بالانضباط الحزبي،ومن ثم كان هؤلاء ينظرون إلى سياسة (ماو) بأنها نوعاً من المغامرة الطوباوية التي تشكل تهديداً خطيراً يفضـــي إلى إغراق البلاد في الفوضـــى،في حين يرى (ماو) في تنامي بيروقراطية الحزب حجر عثرة في طريق التنمية الاجتماعية والاقتصادية[73].

ومع حلول عام 1957م كان(ماو)قد قضـــى على كل مقاومة ضـــده داخل الحزب،ومن جانب آخر قطعت الصـين في العام التالي صـلاتها مع الاتحاد السـوفيتي عقائدياً واقتصـادياً وحولت نفســـها إلى المركز الثاني للشـــيوعية العالمية،ومن جانبه اتخذ الاتحاد الســـوفيتي بزعامة(خروشوف)عام 1960م قرار القطيعة مع الصين من خلال سحب الخبراء ما أسهم في التراجع الاقتصـــادي في الصـــين بالتزامن مع وقوع كارثة المجاعة في الريف،ما دفع(ماو) للانســـحاب من الحياة الســـياســـية عام 1960م،واســـتلم القيادة (ليو شـــاوجي)و(دنج هسياوبينج)وحينذاك حصلت العودة إلى تطبيق النموذج السوفيتي[74].

71- المصدران السابقان نفسيهما.

72- راجع الموقع الالكتروني:www.china.org.cn

73- كونراد زايتس:مصدر سابق،ص206-207.

74- كونراد زايتس:مصدر سابق،ص223-225.

وفي تلك المرحلة شـــهدت الصـــين إعادة أعمار الاقتصـــاد رافقتها عملية تنامي لبيروقراطية الحزب والدولة معاً،وتم تســـريح الكثيرين من الكوادر الحزبية الماوية كونهم من (المنحرفين اليساريين حسب زعم هؤلاء)،وبالمقابل لم تكن أهداف القيادة الجديدة تحقيق الاشتراكية،بل أرادت في البداية إحلال النظام والاستقرار والنمو الاقتصادي،حتى قال(دنج)آنذاك عبارة مشهورة في هذا الصـــدد:(ليس المهم أبداً كون القطة بيضـــاء أو ســـوداء ،إنها قطة جيدة مادامت تصـــيد الفئران)[75]،مايعني أنه ليس المهم أن يكون النهج اشتراكياً أم شيوعياً بل المهم أن يكون نهجاً سليماً ومجدياً في بناء الاقتصاد والدولة.

وفي غضون ذلك بدأ (ماو) يحضر للثورة الثقافية التي انطلقت في صيف عام 1966م التي اســتمرت حتى شــهر نيســان/ابريل عام 1969م،وكان الهدف الأســاس لتلك الثورة هو تحويل الحزب من طليعة لينينية تحكم الجماهير إلى منظمة أخلاقية تقود الجماهير[76].

وبعد أن عاد (ماو)للحكم في العام 1969م،أصـــدر تعليماته للجيش للتدخل من أجل إعادة الأمن والنظام في البلاد لاسيما بعد أن شهدت الصين موجة من العنف ومداهمة مؤسسات الدولة وإتلاف وثائق هامة،وبالمحصـــلة انتهت الثورة الثقافية – التي بدأت كهجمة كبيرة على الحزب من أجل إعادته ليصـــبح من جديد حزباً ثورياً– بإعادة الحزب إلى شـــكله ودوره أللليني القديم،وتحول (ماو)إلى حاكم مطلق بعد أن أضـــحى الجهاز الحزبي من جديد بيده،وأُعيدَ إدراج أفكاره في دســـتور الحزب وإعلان الماوية إلى جانب الماركســـية اللينية أســـاســـاً ثابتاً لعقيدة الحزب[77].

وبعد أن توفي (ماو)في 9أيلول/ســـبتمبر 1976،بقيت إنجازاته وزلاته موضـــع نقاش حزبي مستمر،فالبعض عد إنجازاته بأنها كانت جيدة بنسبة 70% وسيئة بنسبة 30%،والبعض الآخر

---

[75]– المصدر نفسه،ص226–227.

[76]– وللمزيد حول تلك الثورة راجع:د.ووبن:الصـــينيون الجدد(الجزء الأول):ترجمة:د.عبد العزيز حمدي،مراجعة:د.لي تشـــين تشونغ،الكويت،سلسلة كتب عالم المعرفة(210)،1996،ص273ومابعدها،وكذلك: آلان بيرفيت:يوم تنهض الصين...يهتز العالم،ترجمة:هنري زغيب،بيروت–باريس،منشـــورات عويدات،1974،ص315 ومابعدها،وكذلك: د.فوزي درويش:مصـــدر سابق،ص220 ومابعدها،وكذلك:كونراد زايتس:مصدر سابق،ص231،.

[77]– كونراد زايتس:مصدر سابق،ص244.

قال:(...كانت أفكار ماو تدعو إلى الصـراع الطبقي والنضـال المبدئي،..وإنصـياعاً لأفكار ماو سرنا على طريق خاطئ..وعانينا الأمرين من الخسائر الاقتصادية الفادحة،ودفعنا في المحصلة حياة الناس ثمناً لذلك...إن أزمة الثقة الحالية ومشـــكلة الأخلاق المتدنية في الحزب لم تحدث بسـبب الإصـــلاح والانفتاح على الخارج،وإنما نتيجة تأثير الخواء الفكري المتولد عن ذلك النوع من الاشتراكية والماركسية–اللينينية الذي تدعو إليه أفكار ماوتسي تونغ)[78].

وعلى وجه الجملة يمكن تحديد أهم سمات النظام السياسي الصيني في تلك المرحلة(1949–1976)بما يأتي:(تركيز السـلطة في أيدي عدد محدود من الأفراد والتدخل السـلبي للحزب في النشاطات الإدارية الحكومية الأمر الذي تمخض عنه تداخل بين مؤسسات الحزب والدولة،وفي الوقت نفسه كان يتولى عضو الحزب مناصب حزبية وحكومية عديدة فضلاً عن تفشي ظاهرة الفساد الإداري والبيروقراطية) [79].

ونتيجة لهذه الأوضـــاع شـــرع قادة الحزب والدولة في إجراء عملية الإصـــلاح الســـياســـي الشـاملة،وبناءً على ماجاء في بيان الحزب في شـهر كانون الأول/ديسـمبر من عام 1978م [80]،وعلى ذلك حصلت تغييرات جذرية في آليات صنع السياسة الصينية،ومن ذلك تزايد دور التكنوقراط في هذا الإطار،كما تم تقليص مجال نفوذ المكتب السـياسـي واللجنة الدائمة للحزب لمصـــلحة الأمانة العامة للحزب ومجلس الدولة(الحكومة)،وعلى ذلك عرف النظام الســياســي الصـــيني تغييرات جذرية في بنية النخبة الحاكمة من جهة،وفي درجة تحكم الحزب في مقاليد السلطة بفعل الإصلاحات المذكورة[81].

---

[78]– المصدر نفسه،ص256.

[79]– وليد سـليم عبد الحي:المكانة المسـتقبلية للصـين في النظام الدولي 1978–2010،مركز الإمارات للدراسـات والبحوث الإستراتيجية،أبو ظبي،ط1، 2000،ص99،وقارن مع: :جابريل ألموند و جي.بنجهام باويل الأبن:مصدر سابق،ص20–21.

[80]– للمزيد حول ماهية تلك الإصـــلاحات راجع:وليد ســـليم عبد الحي،مصـــدر ســـابق،ص57 ومابعدها، وكذلك:د. د.ووبن:الصـينيون الجدد(الجزء الثاني)، مصـدر سـابق،ص55 ومابعدها،وكذلك نفس المؤلف:الصـينيون الجدد،(الجزء الأول)، مصدر سابق،ص285 ومابعدها.

[81]– للمزيد راجع كل من:وليد سـليم عبد الحي:مصـدر سـابق،ص101 وما بعدها،وكذلك: إبراهيم نافع: الصـين معجزة نهاية القرن العشرين،مؤسسة الأهرام (القاهرة)،مركز الأهرام للترجمة والنشر،1999،ص75 ومابعدها.

ج- **التطور الاقتصادي في الصين:**حينما أعلن(ماو)في الأول من تشرين الأول/أكتوبر 1949 قيام جمهورية الصين الشعبية،كانت تلك الدولة من أفقر دول العالم،وكانت تعتمد بشكل كلي على الزراعة[82]،وحينما توفي(ماو)في عام 1976م كان الإنتاج الصناعي الإجمالي قد بلغ أثنا عشر ضعفاً،وكانت الصين قد دخلت نادي الدول النووية منذ عام 1964م،وارتفع الإنتاج الصناعي من 23% عام 1952 إلى 50% عام 1976م حتى عد عهد(ماو)عهد الثورة الصناعية،كما كان ارتفاع الناتج القومي الإجمالي الصيني خلال المدة المذكورة سنوياً بنسبة 6.1%،ودخل الفرد الواحد بنسبة 4%[83].

ومقابل ذلك كله لم يكن الفقر المدقع للسكان قد تبدل خلال المدة ذاتها تقريباً،إذ كان 28% من السكان لايحصلون على قوتهم اليومي إلا بصعوبة،ودفع الشعب ثمناً باهظاً لبناء الصناعات الثقيلة والعسكرية،وعلى ذلك ساد اعتقاد بأن(ماو) لم يكن مهتماً برخاء الشعب قدر اهتمامه ببناء دولة قوية، وعلى وجه الجملة خلف(ماو)إرثاً ثقيلاً،ومع هذا فأن هذا الإرث قدم الشروط اللازمة لنهضة الصين الاقتصادية خلال العقود اللاحقة [84].

وبعد أن توفي (ماو)عام 1976م إحتدم الصراع على خلافته وبالمحصلة أضحى الطريق مفتوحاً أمام (هواجوفنج)بعد أن تولى رئاسة الحزب ورئاسة اللجنة العسكرية ورئاسة الحكومة معاً،ما يعني من الناحية الرسمية جمع(هوا)بيده مجموعة من السلطات لم يكن حتى(ماو)نفسه يتمتع بها[85].

وفي شهر كانون الأول/ديسمبر عام 1978م تم تنصيب (دنج هسياوبينج)حاكماً جديداً للصين،واحتل أنصاره جميع المناصب في المكتب السياسي ودوائر الجهاز الحزبي،وفي عام

82- للمزيد حول أوضاع الصين قبل عام 1949راجع:تقارير منظمة الأمم المتحدة للأعوام 1939 و1949،نقلاً عن: آلان بيرفيت:مصدر سابق، ص271.

83- أنظر كل من :كونراد زايتس:مصدر سابق،ص262،وكذلك:د.ووبن:الصينيون الجدد(الجزء الثاني)، مصدر سابق،ص79 ومابعدها.

84- كونراد زايتس:مصدر سابق،ص262

85- أنظر كل من شارل بتلهايم:تساؤلات حول الصين بعد وفاة ماوتسي تونغ،ترجمة:دلال البزري،بيروت،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1979،1،ص66،وكذلك: كونراد زايتس:مصدر سابق،ص269.

1981م استلم (دنج)منصب رئيس اللجنة العسكرية،ومن ثم تم إلغاء منصب رئيس الحزب–الذي استحدثه ماو لنفسه ليكون فوق الحزب– واستحدث بدله منصب الأمين العام للحزب الذي عهد به(دنج)إلى ولي عهده(هوا ياوبانج)وأناط بولي عهده الثاني(شاوشيانج)منصب رئيس الوزراء،وبالمقابل حرم بعض أعضاء الأجهزة القيادية السابقين من الحرية،كما هدد البعض الآخر بالاعتقال،وكانت الصين في عهد(دنج)–الذي شرع في القيام بإصلاحات شاملة – قد تحولت إلى واحدة من أكبر القوى الاقتصادية في العالم،وشريك وغريم لأكبر قوة في عالمنا الراهن ألا وهي الولايات المتحدة الأميركية[86]،بل يذهب العديد من الاقتصاديين إلى القول بأن اقتصاد الصين سيصبح الأكبر في العالم في غضون(20–25)سنة القادمة[87]،لاسيما بعد أن أضحى معدل النمو فيها يزيد على نسبة(10,3%)عام 2010م،وتنامي وتحديث قوتها العسكرية التي بلغ عدد منتسبيها(225)مليون عنصر من مجموع سكانها البالغ أكثر من(1,338) مليار،وعلى ذلك تمتلك الصين أكبر جيش في العالم،كما بلغ حجم ميزانيتها العسكرية الرسمية في السنة المذكورة مابين(60–70) مليار دولار، فضلاً عن تزايد نفوذها السياسي على المستويين الإقليمي والدولي[88].

وعلى الرغم من تراجع نسبة النمو في الصين في سنة 2011 م،إذ بلغت 9.2%،ويعود ذلك إلى عوامل عدة أبرزها تراجع حجم الصادرات ومخاوف التضخم في قطاع العقارات، لكن الصين مازالت تمتلك ثاني أكبر اقتصاد في العالم[89].

وعلى الرغم مما حققته الصين على الصعيد الاقتصادي لكنها مازالت تواجه المزيد من الانتقادات بفعل شيوع ظاهرة الفساد الرسمي،وتدني مستوى نفقات التربية والتعليم،فضلاً عن

86– أنظر كل من شارل بتلهايم:مصدر سابق،ص64،وكذلك:كونراد زايتس:مصدر سابق،ص272–274.

87– مينيكس باي:لماذا لن تهيمن الصين على العالم؟مجلة آفاق المستقبل،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،أبوظبي،العدد2010،8،ص45.

88– أنظر :مايكل أوهانلون:العقيدة العسكرية الصينية،مجلة آفاق المستقبل،العدد8،مصدر سبق ذكره،ص56،وكذلك: – Daniele Caramani:op.cit,p:618

89– – للمزيد راجع :إبراهيم نافع:مصدر سابق،ص27،وكذلك:

http://www.bbc.co.uk/arabic/business/2012/01/120117_china_economy.shtml.

استمرار تضييق الخناق على حرية الصحافة ومنع التظاهر على الرغم من وجود نص صريح بهذا الصدد في الدستور الصيني الصادر عام 1978م،وتعد الأزمة التي واجهتها الحكومة الصينية في عام 1989م،من أخطر الأزمات وذلك بعد أن خرج الملايين من المثقفين وطلبة الجامعات والمواطنين بل حتى الموظفين الحكوميين ومن الحزبيين وعناصر من جيش التحرير الشعبي وبعض عناصر أجهزة أمن الدولة في مظاهرات ضد النظام،ولكنهم أكدوا على أنهم لايريدون الإطاحة بالنظام ولايبتغون الثورة بل يريدون التحاور مع الحكومة والمطالبة بإجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية وثقافية[90]،وبكل تأكيد كان للأحداث الجارية آنذاك في الاتحاد السوفييتي وأوربا الشرقية أثراً بالغاً في تصاعد حدة تلك التظاهرات واتساع حجمها.

وقد انقسمت قيادة الحزب والحكومة في كيفية التعاطي مع تلك الأزمة،ففي الوقت الذي طالب أمين عام الحزب(شاوشيانج)بالتفاوض مع الطلبة،رأى(لي بنج)في المظاهرات خطراً جسيماً يهدد سلطة الحزب وطالب باتخاذ إجراءات مشددة ضدها،وكانت النتيجة ترجيح خيار القوة المسلحة،وبعد أن تحركت وحدات الجيش نحو ميدان(تيانانمين–السلام السماوي)الكائن وسط العاصمة بكين،أضطر المتظاهرين للانسحاب[91].

وبالمحصلة شهدت الصين حملة واسعة من الاعتقالات شملت قادة الحركة الاحتجاجية من الطلبة والعمال،ومن ثم أعدم عدد كبير منهم،وبالمقابل تم خلع(شاوشيانج)من جميع مناصبه بسبب(دعمه للقلاقل وتعريض وحدة الحزب للانقسام)ومن ثم شهد الحزب والدولة حملات من التطهير السياسي،وتلا ذلك حملة ضد الفساد،لاسيما بعد أن تزايدت المخاوف من أن تكون تلك الأحداث مقدمة لتكرار ماحصل في دول أوربا الشرقية آنذاك،وفي خضم تلك الظروف ظهر خطر جديد تمثل فيما سمي بـ(المؤامرة الغربية)ضد الصين والرامية إلى الإطاحة بالحكم

---

[90]– ينظر:كونراد زايتس:مصدر سابق،ص339–340،وكذلك: مينيكس باي:مصدر سابق،ص45،وكذلك: كرار أنور ناصر البديري:مصدر سابق،ص71 ومابعدها.

[91]– كونراد زايتس:المصدر السابق،ص342 ومابعدها.

الشيوعي ليس بقوة السلاح ولكن بوساطة الوسائل السلمية من تجارة واستثمارات وتبادل علمي وسياحي[92].

وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر عام 1992 م أنعقد المؤتمر الحزبي الرابع تحت شعار(تعجيل الإصلاح والانفتاح والتحديث،وتحقيق المزيد من الانتصارات الاشتراكية الصينية الطابع)وفي التقرير الذي رفعه الأمين العام للحزب آنذاك(جيانج زمين)أعلن الهدف الجديد(اقتصاد السوق الاشتراكي)،واختار المؤتمر لجنة مركزية جديدة،وتم حل لجنة المستشارين المركزية التي كانت بؤرة المقاومة للسياسة الإصلاحية،وبذلك استمرت تلك السياسة حتى بعد وفاة رائدها(دنج)سنة 1997م،كما رافق ذلك بعض الإصلاحات في مجال الحريات السياسية[93].

وعلى ذلك أضحت الصين سائرة بخطوات متسارعة لبناء أكبر قوة اقتصادية في العالم،فقد تمكنت الصين من رفع ناتجها القومي بنسبة10% في العام في عهد(دنج)،وحقق دخل الفرد ارتفاعاً بنسبة 8.5%،وتراجع الفقر إلى ما نسبته 6% فقط بعد أن كان ربع الشعب الصيني يعيش في فقر مدقع في عهد (ماو)[94]،وارتفع إجمالي الإنتاجية بمعدل وسطي قدره 2.2% بما يعادل ارتفاع النسبة في كل من كوريا الجنوبية واليابان والولايات المتحدة الأميركية(1,5%،0,66%،0,38%) على التوالي،ومن ثم إرتقاء الصين إلى تاسع أكبر قوة تصدير في العالم،وثاني أكبر قوة اقتصادية من ناحية القدرة الشرائية في العالم[95].

إن تفسير الأعجوبة الاقتصادية الصينية يعود إلى قيام (دنج)بتحرير البلاد بشكل تدريجي من الاقتصاد المخطط،مما فجر الطاقات الكامنة في صفوف الشعب الصيني،كما أعطى جماهير الفلاحين دوافع جديدة تحفزهم للعمل والإنتاج،وفتح أمام الملايين من الناس في المدن

92- أنظر كل من :وليد عبد الحي:مصدر سابق،ص113،وكذلك:كونراد زايتس:مصدر سابق،ص347-349.

93- للمزيد حول حدود الإصلاحات السياسية راجع: وليد عبد الحي:مصدر سابق،ص 112 وما بعدها.

94- تؤكد إحصائيات الأمم المتحدة لسنة 2005 أن نسبة الفقراء في الصين من الذين يقل دخلهم اليومي عن الدولار الأمريكي الواحد مازالت عند 16% من عدد السكان راجع كل من: إبراهيم نافع:مصدر سابق،ص38 ،وكذلك:

- Daniele Caramani:op.cit,p:618

95- أنظر كل من:كونراد زايتس:مصدر سابق،ص377 ومابعدها،وكذلك:إبراهيم نافع:مصدر سابق،ص28.

والأرياف على حد سواء الفرص ليزاولوا الأعمال الحرة ويصبحوا(أغنياء)ما أفضى إلى أن تصبح الصين (تنيناً)اقتصادياً كبيراً[96].

خلاصة القول:إن النظام السياسي الصيني في ظل حكم الحزب الشيوعي – على الرغم من تقليص الحريات ونسبة الفقر العالية نسبياً– يعد أنموذجاً فريداً في العالم المعاصر وذلك بفعل نجاح هذا النظام في تحقيق إنجازات كبيرة لاسيما على الصعيد الاقتصادي مامكنه من إيصال منتجاته إلى أبعد نقطة في العالم بما في ذلك الأسواق الغربية ومنها الولايات المتحدة الأمريكية،بل وقدرة تلك المنتجات على التنافس لأنها تلبي طلبات المستهلكين من كل الشرائح الاجتماعية،ما جعل الصين أن تكون أنموذجاً للقوة الناعمة،ولما ما زالت الصين تمتلك اقتصاداً متماسكاً ولما كان الاقتصاد يمثل عصب الحياة،ولما كان العالم ما زال يشهد أزمة اقتصادية مستعصية تهدد أنظمة سياسية كثيرة ومنها النظم السياسية الغربية،لذا سيكون للصين شأواً كبيراً في المستقبل وربما سيكون لها دور فاعل في قيادة العالم في حال سارت الأمور على هذا المنوال.

المطلب الثاني:نظام الثنائية الحزبية:

طُبِقَ نظام الثنائية الحزبية منذ بداية القرن التاسع عشر في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية،لذا سنتناول هذا النظام في تلكلما الدولتين كل على حدة.

أولاً:نظام الثنائية الحزبية في بريطانيا(المملكة المتحدة):على الرغم من وجود أحزاب متعددة على الساحة السياسية البريطانية لكن معظمها أحزاب ضعيفة وغير ذات تأثير، لذا كان حزبا المحافظين والأحرار قد هيمنا على الحياة السياسية في بريطانيا منذ بداية القرن التاسع عشر حتى عام 1918م،ثم تراجع حزب الأحرار ليحل محله حزب العمال الذي ظل ينافس حزب المحافظين منذ عام 1923م تقريباً[97]،باستثناء بعض الدورات البرلمانية في منتصف القرن الماضي وما حصل أيضاً في انتخابات عام2010م التي فسحت المجال لعودة حزب الأحرار

---

[96]– كونراد زايتس:المصدر السابق،ص377–378.

[97]– د.صالح جواد الكاظم،مصدر سابق،ص132،وللمزيد راجع:د.شمران حمادي:النظم السياسية،مصدر سابق،ص223 ومابعدها.

مرة أخرى،ولكن هذه المرة قد يفضـــي هذا الأمر إلى تحول نهائي من نظام الثنائية الحزبية نحو التعددية لاسيما إذا ما تم تغيير النظام الانتخابي،من نظام الأغلبية إلى نظام التمثيل النسبي.

وللثنائية الحزبية التي عهدتها بريطانيا على مدى عقودٍ خلت أسباب ومبررات،كما ترتب على هذه الظاهرة نتائج وآثار،لذا سنحاول التعرف على تلك الأسباب والآثار تباعاً:

1- الأسـباب والمبررات:يمكن إيجاز أهم الأسـباب والمبررات التي أسـهمت في ترسـيخ نظام الثنائية الحزبية في بريطانيا بما يأتي[98]:

أ- هناك من يرى أن نظام الحزبين نتيجة تطور تاريخي.

ب- وهناك من يفسـره بأنه نتيجة انقسـام طبيعي بين نمطين من العقليات،أو بالأحرى هو حصيلة استقطاب اجتماعي سياسي ثنائي بدأ منذ القرن السابع عشر واستمر حتى أواسط القرن التاسـع عشـر، وقد تجسـد هذا الاسـتقطاب أولاً بين الطبقة الأرسـتقراطية القديمة[99] والطبقة الوسطى الناشئة،وكان الصراع بين هاتين الطبقتين صراعاً اجتماعياً صحبه صراع فكري وسـياسـي،وكان لكل من هاتين الطبقتين ممثليهم في البرلمان،ولم تكن هناك طبقة(ثالثة) قادرة على فرض وجودها الاجتماعي والسـياسـي المسـتقل،وهكذا كانت الطبقة العاملة والشـرائح الاجتماعية القريبة منها منضـوية تحت لواء الطبقة الوسـطى التي كانت رائدة الأفكار والتطلعات التحررية(الليبرالية)على الصـعيدين الاجتماعي والسـياسـي،لذا نشـأ حزب(المحافظين) لتمثيل الطبقة الارسـتقراطية في الوقت الذي نشـأ حزب(الأحرار) ليمثل الطبقة الوسـطى والطبقات المتحالفة معها،ولكن الانقسـامات داخل حزب الأحرار وظهور تيارات راديكالية ومحافظة كان قد أدى إلى إضـعاف هذا الحزب وانحسـار دوره السـياسـي وتمثيله في البرلمان،وفي أواخر القرن التاسـع عشـر وبداية القرن العشـرين تكونت نقابات عمالية كان لها بعض التمثيل في البرلمان،وتأسـسـت أحزاب عمالية صـغيرة وجمعيات

98- د.صـالح جواد الكاظم:نفس المصـدر السـابق،ص ص133-138، وكذلك:د.حسـان شـفيق العاني: الأنظمة السياسية...مصدر سابق،ص ص 275-276،وكذلك:

-MauriceDuveraer: LesPartisPolitiaues,op.cit,pp393-394.

9999- الأرستقراطيون هم علية القوم،سراتهم وخاصتهم،وعند أفلاطون الأقلية التي تحكم لمصلحة عامة هي أرستقراطية أما التي تحكم لمصلحتها الخاصة فهي أوليغارشية:أندريه لالاند:مصدر سابق،ص95.

سـياسـية كالجمعية(الفابية) تبنت الفكر الاشـتراكي،وكانت حصـيلة هذه التجمعات تكوين حزب العمال،وحل هذا الحزب محل حزب الأحرار.

ت- يتفق هذا النظام مع طبيعة الأشياء،ذلك أن معالجة أي مشكلة من المشكلات يكون من خلال حلَين يمثلان وجهتي نظر مختلفتين،كما إن المفاهيم السـياسـية عادة ماتظهر بشـكل ثنائي،وفيما يتصـل بالصـراع بين التيارات والأمزجة،هنالك مزاج محافظ يحاول مقاومة بل والتصارع مع الأمزجة التي تدعو إلى التغيير[100]،ويعبر عن كل ذلك حزبان سياسيان يتخذ كل منهما سياسات متنافسة ومتعارضة.

ث- يعود وجود حزبين سـياسـيين في بريطانيا إلى النظام الانتخابي القائم على الدوائر الانتخابية الصـغيرة التي يمثلها نائب واحد ونظام الانتخاب بالأغلبية[101]،ما ترتب عليه خشية الناخبين من إضاعة أصواتهم فإنهم يصوتون أما لحزب المحافظين أولحزب العمال ولايصـوتون لأحزاب أخرى،وعلى وجه التحديد هم يصـوتون لبرنامج حكومة الحزب الحاكم أو الحزب المعارض،وهكذا أضـحى نظام الثنائية الحزبية بمثابة تقليد راسـخ انقسـمت فيه الجماهير- الناخبين- وكذا النخبة إلى مؤيدين،أو معارضـين للحكومة العمالية أو حكومة المحافظين.

ج-إتفاق زعماء الحزبين الكبيرين في بريطانيا- العمال والمحافظين- على الأسس الاقتصـادية والسـياسـية التي يقوم عليها المجتمع البريطاني،وهم في معظم الأحيان على اتفاق في السياستين الداخلية والخارجية،وما اختلافاتهم وخلافاتهم سوى:(خلافات أسرة كان يوجد فيها دائماً مجال للتساوم)[102].

ح-مع تولي أحد الحزبين مهمة تشـكيل الحكومة من خلال حصـوله في الانتخابات البرلمانية على أغلبيـة المقـاعـد المطلقـة في البرلمـان- مجلس العموم- يبقى الحزب الآخر في

100- د.حسان شفيق العاني:الأنظمة السياسية والدستورية...،مصدر سابق،ص275.

101- للمزيد حول دور النظـام الانتخـابي في الثنـائيـة الحزبيـة راجع:موريس دوفرجيـه:الأحزاب السـيـاسـيـة،مصـدر سابق،ص225ومابعدها،وكذلك لنفس المؤلف:المؤسسات السياسية...،مصدر سابق،ص104.

102- هارولد لاسكي:نقلاً عن :د.صالح جواد الكاظم،مصدر سابق،ص136.

المعارضة بشكل رسمي ويشكل حكومة ظل،ومن ثم يعمل من أجل قلب المعادلة لصالحه في الانتخابات القادمة.

خ-رَفض زعماء الحزبيين الرئيسيين العدول عن النظام الانتخابي القائم – نظام الأغلبية- إلى نظام التمثيل النسبي المعمول به في دول أخرى وذلك لأن الأخذ بهذا الأخير سيفضي في الأغلب إلى تقليص فرص هيمنة أحد الحزبين-العمال،أو المحافظين-على البرلمان والحكومة معاً،الأمر الذي سيضطر الحزب الحائز على الأغلبية النسبية من مقاعد البرلمان للائتلاف مع حزب ثالث لتشكيل الحكومة،ما يترتب عليه حالة عدم استقرار حكومي ووجود حكومة ضعيفة وغير متماسكة،وهو ما تشهده معظم الدول البرلمانية التي تطبق نظام التمثيل النسبي-مثل بلجيكا وإيطاليا وتركيا والدول الإسكندنافية-لذا كان هؤلاء الزعماء أنفسهم من أشد المدافعين عن النظام الانتخابي المعمول به حالياً في بريطانيا.

د- ختاماً أضحى وجود نظام الثنائية الحزبية في بريطانيا من الأعراف الدستورية الراسخة.

2- النتائج والآثار: إن استمرار تطبيق نظام الثنائية الحزبية في بريطانيا كان قد ترتبت عليه نتائج وآثار جمة،يمكن إيجازها بما يأتي[103]:

أ- حرمان الناخب من تعدد الخيارات:في ظل نظام الثنائية الحزبية في بريطانيا أضحت خيارات الناخب في اختيار ممثليه في البرلمان محدودة جداً،وذلك لأن المرشحين هم أما مرشحو الحزب الحاكم،أو المعارضة،وليس هناك أمل لمرشحي الأحزاب الصغيرة أو المستقلين في الفوز في الانتخابات لهيمنة الحزبين على الدوائر الانتخابية.

ب- هيمنة الحزب على نوابه:تبدأ هيمنة الحزب على النواب من لحظة ترشيح الحزب لهم،وتزداد هذه الهيمنة حينما يتم انتخابهم كأعضاء في مجلس العموم،لشعورهم بأن فوزهم في الانتخاب كان بفضل الحزب أي بدعمه المالي والسياسي لهم،على ذلك فهم يخضعون لانضباط حزبي صارم في المجلس يفقدهم استقلاليتهم وحريتهم وتكون مسؤوليتهم أمام حزبهم لا ضمائرهم أو دائرتهم الانتخابية،لذلك يقول نائب عمالي:(إن النائب إذا لم يسلم

---

[103]-أنظر:د. صالح جواد الكاظم،مصدر سابق،ص ص138-139،وكذلك:

- Maurice Duveraer:Les Partis Politiaues,op.cit,p394.

بهذا الضبط الحزبي فلا يمكن أن ينتخب وإذا تحداه عرَضَ نفسه لموت سياسي)[104]،وفي ذلك يقول(وولتر باغوت):(أصبح الولاء للحزب الميزة السياسية الوحيدة المطلوبة في النائب)[105]،وفي المحصلة النهائية يبدو أن مناقشة مشاريع القوانين ومن ثم التصويت عليها من قبل نواب الحزب في البرلمان يعد إجراء شكلي،وذلك لأنه لابد من إقرار وموافقة الحزب على تلك التشريعات قبل طرحها في أروقة البرلمان.

ت- قوة الحكومة وضعف البرلمان: تفضي انتخابات مجلس العموم في بريطانيا دائماً إلى حصول أحد الحزبين –العمال أوالمحافظين- على الأغلبية المطلقة من مقاعد هذا المجلس،ما يفضي بدوره إلى إنفراد هذا الحزب بتشكيل الحكومة،ما يعني سيطرة هذا الحزب على المؤسستين التشريعية والتنفيذية،ويترتب على ذلك ضعف سلطة البرلمان-مجلس العموم- الرقابية على الحكومة أو تلاشيها.

ث- حماية الحزب الحاكم لوزرائه:في حال تمكن نواب الحزب المعارض من توجيه اتهام بالتقصير لوزير أو ومجموعة من الوزراء،وتوجيه السؤال لهم أو استجوابهم،يجدون صعوبة في المضي قدماً في مسعاهم هذا،لذا فمن النادر جداً حصول عملية سحب الثقة من الوزير أو مجموعة من الوزراء والتي تعني إسقاط الحكومة بحكم أن المسؤولية الوزارية جماعية تضامنية ،وذلك بسبب الحماية التي يقدمها الحزب الحاكم لوزرائه أيا كانت درجة مسؤوليتهم عن الأخطاء التي يرتكبونها وما يترتب عليها من نتائج،لذا قد يبقى الوزير غير الكفء أو المقصر في منصبه بفضل هذه الحماية،على الرغم من ازدياد المطالبة بإقصائه،ومما يدفع الحزب إلى مثل هذا الموقف اعتقاده ان التستر على عجز وزرائه يؤدي إلى فقدانه إلى عدد من الأصوات في الانتخابات العامة أقل مما سيفقده في حالة اعترافه بهذا العجز.

ج- صلاحيات رئيس الوزراء واسعة جداً:في المحصلة النهائية، يتمتع رئيس الوزراء في النظام البرلماني البريطاني ذو الثنائية الحزبية بصلاحيات واسعة جداً، دستورية وغير دستورية،فهو

---

[104]- نقلاً عن د.صالح جواد الكاظم،مصدر سابق،ص138.

[105]- جاء ذلك في كتابه:الدستور الإنكليزي: نقلاً عن:د.صالح جواد الكاظم،مصدر سابق،ص138.

يملك حق تعيين الوزراء وإقالتهم بغير استشارة البرلمان أو موافقته،وله حق حل البرلمان وهو الذي يؤلف مجلس الوزراء الأقدمين أوالمجلس المصغر الذين يختارهم من أبرز الأعضاء في حزبه،كما يصوغ السياسات العامة الداخلية والخارجية ويتخذ القرارات الهامة،ولما كان رئيس الوزراء هو رئيس الحزب الحاكم فهو يمارس السيطرة والإشراف على أجهزة الحزب،ويملك هيمنة فعالة على الأجهزة الحزبية في الدوائر الانتخابي.

وعلى الرغم من الانتقادات العديدة التي وجهت لنظام الثنائية الحزبية في بريطانيا،ومن ذلك أنه نظام لايتحقق فيه مبدأ الفصل بين السلطات بفعل هيمنة حزب واحد على المؤسستين التشريعية والتنفيذية،ومن ثم فإنه من الناحية الفعلية يقترب من نظام الحزب الواحد وذلك على حد قول العلامة الفرنسي – موريس دوفرجيه– من أن هذا النظام :(..لا يختلف كثيراً...عن نظام الحزب الواحد)[106]،إلا أن ذلك لايمنع من القول إن هذا النظام حققَ استقراراً سياسياً في بريطانيا على مدى قرنين تقريباً،وكان ذلك بفعل التماسك الحكومي الذي عرفته البلاد بالمقارنة مع النظم ذات التعددية الحزبية،كما أن القول بعدم قدرة البرلمان على مراقبة ومحاسبة الحكومة مردود عليه بلجوء الحزب المعارض إلى وسائل أخرى،وعلى وجه الخصوص وسائل الإعلام التي لاريب أنها تسهم بشكل كبير في التأثير على الرأي العام ما يفضي إلى تقليص مساحة التأييد الشعبي الذي كان قد حصل عليه الحزب الحاكم وهو مامكنه من الظفر بأغلبية برلمانية مطلقة مكنته من تشكيل الحكومة بمفرده،ومع مرور الوقت يستثمر الحزب المعارض كل ما يصدر عن وزراء الحزب الحاكم من أخطاء وتقصير وصولاً إلى قلب المعادلة لصالحه من خلال تغيير مواقف الكثير من الناخبين من مؤيدين للحكومة إلى معارضين لها،وعندما يحين موعد الانتخابات حينذاك يكون للناخب البريطاني القول الفصل.

ثانياً:الثنائية الحزبية في الولايات المتحدة:1– نشأة نظام الثنائية الحزبية في الولايات المتحدة الأميركية: تعد الولايات المتحدة الأميركية ثاني دولة في العالم بعد بريطانيا يشهد تأسيس أحزاب سياسية بالمعنى الحديث،ويعود ذلك إلى وجود التكتلات داخل الكونغرس،وقد

---

106 – Maurice Duveraer:Les Partis Politiaues,op.cit,p394.

جرى ذلك في سياق احتدام الصراع بين (توماس جيفرسون)وأنصاره الجمهوريون و(الكسندر هاملتون)وأنصاره الاتحاديون،وكان هذا الصراع قد دار أولاً حول مسائل تتعلق بالسياستين الداخلية والخارجية،وعلى ذلك تكتل أنصار (جيفرسون)- وهم كانوا يقاومون الاتحاد- وأطلقوا على تجمعهم أسم(الحزب الديمقراطي الجمهوري)،وكان هذا التنظيم هو الذي انبثق عنه (الحزب الديمقراطي) الحالي[107].

وكان أنصار (جيفرسون)يؤيدون حقوق الولايات المختلفة مع التأكيد على ضرورة تعميق مشاركة المواطنين في العملية السياسية وفي اتخاذ القرارات المهمة في البلاد،بينما كان الاتحاديون الملتفون حول(هاملتون)يفضلون تعزيز الأسس المركزية في نظام الحكم،وبعد أن تمكن(جيفرسون) من تولي منصب رئيس الجمهورية عام 1800م،ومن ثم هيمن أنصاره على الكونغرس،ظهروا بوصفهم حزباً يدافع عن مصالح البسطاء من الناس [108].

وقد حصلت عدة إصلاحات سياسية ودستورية شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية لاسيما في العشرينيات والثلاثينيات من القرن التاسع عشر ،أسهمت بدرجة كبيرة في تطور النظام الحزبي في هذا البلد[109]،إذ عمقت تلك الإصلاحات حق الأعضاء الحزبيين في الإسهام في الحياة السياسية لاسيما بعد أن تم توسيع حق الانتخاب، وعلى ذلك شهدت أربعينيات القرن المذكور تأسيس أول التنظيمات الحزبية العاملة على المستوى الوطني وعلى نحو دائم، وفي غضون ذلك غيرت الأحزاب الأمريكية أسمائها،فالحزب(الديمقراطي الجمهوري) صار يسمي نفسه حزب الديمقراطيين،وصار الاتحاديون يطلقون على أنفسهم بـ(الجمهوريون)[110].

وعلى الرغم من ظهور أحزاب أخرى على الساحة السياسية الأمريكية كحزب (الشعب)الذي أنشئ عام 1891م كما ظهرت لاحقاً الحركة(التقدمية)،لكن حالة التنافس بين الحزبين

---

[107]- إميل هوبنر :مصدر سابق،ص77،وكذلك:د.حسن لطيف الزبيدي ونعمة محمد العبادي:الديمقراطية:مفاهيم وتجارب،بيروت-النجف الأشرف،المركز العراقي للبحوث والدراسات،2010،ص144.

[108]- أميل هوبنر :مصدر سابق،ص 77-78.

[109]- للمزيد من التفصيل حول تلك التطورات راجع: أميل هوبنر :مصدر سابق،ص78-79.

[110]- أميل هوبنر :مصدر سابق،ص79،وكذلك:حسن لطيف الزبيدي:مصدر سابق،ص145.

الديمقراطي والجمهوري في السيطرة على مقاعد البرلمان- الكونغرس بمجلسيه النواب والشيوخ- والأهم منصب رئاسة الجمهورية[111]،ظلت قائمة طيلة القرنين التاسع عشر والعشرين ومازالت مستمرة حتى اليوم[112].

وفي الوقت الذي تتباين مواقف الحزبين فيما يخص معالجتهما لقضـــايا الدولة الداخلية والخارجية،الســياســية والاقتصــادية والاجتماعية،لكن من الصــعب تعيين حدود فاصــلة بين الحزبين،ففي كثير من الأحيان يتخذ بعض أعضـــاء الحزبين مواقف متشـــابهة ويختلف معهم بالمقابل أعضاء آخرين من كلا الحزبين،وعلى وجه الجملة هناك أتفاق بين الحزبين حول أسس ومبادئ النظام السياسي وأهدافه والمصالح القومية.

2- أسباب استمرار نظام الثنائية الحزبية في الولايات المتحدة:هناك أسباب عدة تقف وراء استمرار نظام الثنائية الحزبية في الولايات المتحدة الأمريكية منها:

أ- الاســـتقلالية(اللامركزية) التي تتمتع بها الفروع الحزبية:إن التنظيمات الحزبية العاملة على مســتوى الولايات الأمريكية المختلفة،أو على المســتوى الإقليمي،أو المحلي تتمتع باســتقلالية كبيرة،ذلك إن الفروع الحزبية لاتجد ضــرورة في تقيدها ببرامج وأهداف ثابتة تمليها عليها قياداتها على المستوى الوطني،وعلى ذلك تستطيع تلك الفروع بما لديها من اســـتقلالية تكييف نفســـها إلى أبعد حد ممكن والحاجات والتطلعات لدى المواطنين القاطنين في المحيط الذي تمارس فيه نشـــاطها الســـياســـي[113]،وبهذا يتميز الحزبين الأمريكيين عن الأحزاب في بريطانيا التي تتمتع بمركزية أقوى[114].

ب- النظام الانتخابي:بفعل تبني نظام الانتخاب بالأغلبية في الولايات المتحدة الأمريكية،فأن أعضاء الأحزاب الصغيرة كانوا قد شاركوا في انتخابات الكونغرس،لكنهم لم ينجحوا في مسعاهم،ما أفضى إلى فشلهم في البقاء ومواصلة العمل السياسي،وذلك يعود إلى إن

111- للمزيد من التفصـــيل حول الحزبين الجمهوري والديمقراطي ودورهما في الحياة الســـياســـية الأميركية راجع:د.نبيلة عبد الحليم:مصدر سابق،ص122 وما بعدها.

112- أميل هوبنر:مصدر سابق،ص 80.

113- أميل هوبنر:المصدر السابق نفسه،ص85.

114- د.ثروت بدوي:النظم السياسية،مصدر سابق،ص132.

الناخبين يعتقدون بأن مرشـــحي الحزبين الجمهوري والديمقراطي يقدمون لهم خيارات كافية[115].

ت- النظام الرئاسي:بفعل تبني النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الأمريكية والذي يتنافس في ظله -على الأغلب- مرشـــحَين إثنين من الحزبين الجمهوري والديمقراطي على منصب رئاسة الجمهورية ما يجعل الناخب يصوت لأحد هذين المرشحين خشية أن يذهب صوته هدراً إذا ما صوت لمرشح ثالث من الأحزاب الصغيرة.

3- دور- آثار تطبيق- الثنائية الحزبية في النظام السياسي الأمريكي: يبدأ دور الحزبين الجمهوري والديمقراطي في النظام السـياســي الأمريكي من مرحلة انعقاد المؤتمرات الحزبية التي تجري عادة كل أربعة أعوام،ولهذه المؤتمرات وظائف أساسية أبرزها:الإعلان الرسمي عن أسم المرشح لمنصب رئاسة الجمهورية،وتصديق البرنامج الانتخابي المقترح من قبل المرشح لهذا المنصب[116]،فضلاً عن تقديم مرشحين كل عامين لشغل مقاعد مجلس النواب البالغة(435)،وثلث مقاعد مجلس الشيوخ البالغة(100) مقعد.

وعلى وفق ذلك يجري تقاســم الســلطة بين الحزبين المذكورين،ففي الوقت الذي يتولى منصب رئاسة الجمهورية مرشح أحد هذين الحزبين،وهو الذي يتولى مهمة اختيار وزرائه وكبار موظفي الدولة التنفيذيين- بمشــورة مجلس الشــيوخ - وهم على الأغلب من الحزب الذي ينتمي إليه الرئيس،وفي المقابل يتقاسم الحزبان مقاعد الكونغرس بمجلسيه،وفي حال رجحت الانتخابات التشــريعية الكفة لصــالح حزب الرئيس يتعزز موقف الرئيس،والعكس صحيح،ففي حال رجحت الكفة لصالح الحزب الآخر،يجد رئيس الجمهورية نفسه في وضع يفرض عليه بذل جهود مضاعفة لاستمالة أعضاء مجلسي الكونغرس لتمرير مايريد تمريره من ســياســات عامة داخلية وخارجية وتعيين كبار موظفي الدولة،وخلاف ذلك يمكن أن

---

[115]- للمزيد راجع :د.حميد حنون ألساعدي:الأنظمة السياسية،بيروت-بغداد،مكتبة السنهوري بالتعاون مع مكتبة داليا،2009، ص179-180،وكذلك:أميل هوبنر:مصدر سابق،ص85.

[116]- أميل هوبنر:المصدر السابق نفسه،ص88-89.

يفضي هذا الحال–حينما تكون الأغلبية في الكونغرس لغير حزب الرئيس– إلى عرقلة العمل الحكومي.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا،أن نظام الثنائية الحزبية في الولايات المتحدة الأمريكية يتسم بالمرونة ولاسيما فيما يتصل بالعلاقة بين الحزبين الكبيرين–الديمقراطي والجمهوري– وممثليهم في الكونغرس بمجلسيه،بالمقارنة مع مثيله في بريطانيا الذي يبدو أكثر تشدداً من خلال سيطرة الحزبين على نوابهم البرلمانيين،فليس بالضرورة أن يحص اتفاق على الدوام بين الأحزاب الأمريكية وممثليهم في الكونغرس[117]،بل غالباً مايعمل الأخيرين مع ما تقتضيه المصلحة القومية،وبذات الوقت غالباً مايحصل اتفاق بين ممثلي الحزبين في الكونغرس على الاتجاه العام لسياسة الدولة[118]،مايفضي إلى استمرار تلك السياسة حتى في حال تحول الأغلبية في الكونغرس من حزب إلى آخر ومع انتقال رئاسة الجمهورية من حزب لآخر أيضاً.

المطلب الثالث:نظام التعددية الحزبية – إيطاليا أنموذجاً–:

تميل الانقسامات الاجتماعية في النظم السياسية المعاصرة إلى التعبير عن نفسها من خلال انقسامات فكرية وطبقية وسياسية مما يفضي إلى وجود نظام التعددُية الحزبية الذي يعني بالمحصلة وجود ثلاثة أحزاب سياسية أوأكثر تعمل وتتنافس بشكل قانوني وبإجازة من قبل النظام السياسي القائم،وذلك لكي لاتكون السلطة محتكرة من قبل شخص بمفرده أو حزب واحد أو فئة بعينها،وهذا النظام بدوره يصنَف إلى نظام تعددية حزبية معتدلة ونظام تعددية حزبية متطرفة،أما الأولى فإنها تعني وجود ثلاثة أو أربعة أو حتى خمسة أحزاب على الأكثر وهي

---

[117]– د.حسان شفيق العاني:الأنظمة السياسية والدستورية....،مصدر سابق،ص276.

[118]– د.ثروت بدوي:الأنظمة السياسية،مصدر سابق،ص132.

ذات وزن في النظام السياسي القائم،أما الأخيرة فإنها تعني وجود عدد كبير من الأحزاب تتنافس على السلطة[119].

وترتبط التعددية ارتباطاً وثيقاً بمبدأ الفصل بين السلطات الذي يقضي بتوزيع السلطة بين المؤسسات الثلاث- التشريعية والتنفيذية والقضائية- التي يتولى إدارتها أشخاص منتخبين من قبل الشعب،مما يستدعي أن تجري منافسة حرّة وعادلة ونزيهة بين ممثلي أحزاب عدة- وهم بدورهم يمثلون شرائح اجتماعية مختلفة -عن طريق الانتخابات لتولي المناصب البرلمانية والحكومية.

أولاً:العوامل التي ساهمت في ظهور التعددية الحزبية:هناك عوامل عدة ساهمت في ظهور التعددية الحزبية،ومن هذه العوامل مايأتي[120]:

1- العوامل الاجتماعية:لما كان المجتمع يتكون من شرائح اجتماعية وطبقات متنافسة وأحياناً متصارعة،لذا تنشأ الأحزاب لتنظيم هذا التنافس وتخفيف واحتواء حدة هذا الصراع،فهناك أحزاب تمثل الطبقة العاملة وأخرى تمثل الطبقة الوسطى وأخرى تمثل البرجوازية وهناك أحزاب شعبية جماهيرية تمثل معظم الطبقات الفقيرة والمسحوقة،وتسعى تلك الأحزاب لتمثيل مصالح الطبقات التي تمثلها وتوظف تأييدها للوصول إلى السلطة عن طريق الانتخابات.

---

[119]- آرنت ليبهارت:مصدر سابق،ص103-104.

[120]- أنظر كل من :د.حسان شفيق العاني: الأنظمة السياسية...مصدر سابق،ص ص272-273،وكذلك:نفس المؤلف:المبادئ النظرية في تحليل الأنظمة السياسية في الجزائر وإيطاليا وفرنسا،بغداد،مطبعة التعليم العالي،1988،ص ص 155-158،وكذلك:د. صالح جواد الكاظم،مصدر سابق،ص143-144،وكذلك:د.طارق الهاشمي :الأحزاب السياسية،مصدر سابق،ص139،وكذلك:د.ثروت بدوي:الأنظمة السياسية،مصدر سابق،ص134،وكذلك:د.كريم فرمان:مصدر سابق،ص267،وكذلك:

-MauriceDuveraer:LesPartisPolitiaues,op.cit,p394.

2- العوامل الأيديولوجية والعقائدية:لاريب كان للعوامل الأيديولوجية والعقائدية والدينية والمذهبية دور في تعدد الأحزاب،فبعد أن إنتشـــرت في أوربا الأحزاب الليبرالية اليمينية المحافظة والأحزاب الاشتراكية والشيوعية والقومية اليسارية،ظهرت أحزاب تمثل البروتستانت وأخرى تمثل الكاثوليك وأحزاب مســـيحية على وجه الجملة،كما ظهرت في تركيا والدول العربية والإسلامية أحزاب دينية(إسلامية) قبلت بقواعد اللعبة الديمقراطية إلى جانب الأحزاب العلمـانيـة ذات الأيـديولوجيـات الليبراليـة اليمينيـة والاشـــتراكيـة والشـــيوعيـة والقوميـة اليسـارية،ويضـاف إلى ذلك ظاهرة الانشقاقات الحزبية التي تشـهدها جُل الأحزاب السياسية في معظم النظم السياسية المعاصرة وذلك بفعل الصراعات الشخصية حول زعامة الحزب أو الاختلاف في الرؤى والأفكار لمعالجة المشكلات التي يتصدى لها الحزب.

3- العوامل التاريخية:لاشك أن العوامل التاريخية أدت دوراً كبيراً في نشوء وتطور الأحزاب السـياسـية،وبالتأكيد لكل دولة ظروفها التاريخية التي أسـهمت في ظهور العديد من الأحزاب الســـياســـية،فما ذكرناه عن الكيفية التي نشـــأت بها الأحزاب في أوربا والولايات المتحدة الأميركية والدول العربية وغيرها خير مثال على ذلك.

4- النظام الانتخابي[121] :ترتبط التعددية الحزبية بالدرجة الأساس بنظام الانتخاب بالتمثيل النسبي الذي يسمح بوجود أحزاب كبيرة وصـغيرة كل منها تحوز على مقاعد نيابية تتناسب وحجمها في المجتمع،كما أن نظام الانتخاب بالأغلبية ذو الدورين أيضاً يسمح بوجود تعددية حزبية معتدلة أو مُخففة.

ثانياً:التعددية الحزبية في إيطاليا:

1- العوامل التي ســـاعدت على ظهور التعددية في إيطاليا: تعود جذور ظاهرة تعدد الأحزاب في إيطاليا من الناحية التاريخية إلى نهاية القرن التاسـع عشـر وبداية القرن العشـرين، فبعد أن نشأ الحزب الاشتراكي في عام 1892م،أنشق عنه الحزب الشيوعي عام 1921م،كما تعود نشأة

---

[121]- للمزيد حول أثر النظام الانتخابي في ظاهرة التعددية الحزبية راجع كل من:موريس دوفرجيه:الأحزاب السـياسـية،مصـدر سابق،ص 246 وما بعدها،وكذلك:نفس المؤلف:المؤسسات السياسية...،مصدر سابق،ص100،،وكذلك:د.نبيلة عبد الحليم كامل:مصدر سابق، ص155.

كل من الحزب(الديمقراطي المسيحي) وحزب(الأحرار) إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى،وكان من الطبيعي ظهور كتل أو أجنحة داخل تلك الأحزاب وغيرها أفضـــى إلى الإنشـــقاق ومن ثم تشكيل أحزاب جديدة[122].

كما كان للعوامل الاجتماعية والثقافية والأيديولوجية المتفاعلة مع العوامل الإقليمية،دور في بروز ظاهرة التعددية الحزبية في إيطاليا،فالمعروف إن البلاد منقسمة بين عالَمَين:عالم صناعي مُتقدِم في الشـــمال،وعالم ريفي أقل تقدماً في الجنوب،فضـــلاً عن شـــيوع ظاهرة الاســـتقطاب والانقســـام الطبقي والأيديولوجي،فهناك الليبراليين والمحافظين،كما شـــهدت البلاد قيام تنظيمات جماهيرية كاثوليكية وأخرى اشتراكية ذات قيم وأهداف تتعارض مع الثقافة الليبرالية[123].

كما كان لتطبيق نظام الانتخاب بالتمثيل النســـبي دور في ترســـيخ نظام تعدد الأحزاب في إيطاليا،إذ جرت بموجب النظام المذكور في الثاني من شـــهر حزيران/يونيو عام 1946م- وهو اليوم الذي تم فيه أيضـاً الاستفتاء على إقرار النظام الجمهوري ليحل محل النظام الملكي بفارق بسـيط – عملية انتخاب أعضـاء الجمعية الوطنية باعتبارها جمعية تأسـيسـية مهمتها صـياغة دستور للبلاد،ومن ذلك التاريخ أضحى الحزب(الديمقراطي المسيحي)-الذي حاز في حينها على 207 مقاعد من مجموع مقاعد الجمعية البالغة 555 مقعداً- من أكبر الأحزاب السـياسـية في إيطاليا،وبذات الوقت تنامى دور الحزب(الشيوعي)الذي حصل على 104 مقاعد في الانتخابات المذكورة ومازال له حضور كبير على الساحة السياسية،وهناك أحزاب أخرى لها دور فاعل في البلاد،مثل الحزب(الاشـــتراكي)و(الحركة الاجتماعية الايطالية)وحزب(الوحدة البروليتارية الاشـتراكي)فضـلاً عن الحزب(الجمهوري) والحزب(الملكي)وحزب آخر يمثل الأقلية الألمانية في ايطاليا[124].

---

[122]- أنظر كل من :إســـماعيل الغزال:القانون الدســـتوري والنظم الســـياســـية،بيروت،المؤســـســـة الجامعية للدار والنشـــر والتوزيع،1982،ص 328،وكذلك:د.صالح جواد الكاظم:مصدر سابق،ص ص145- 146.

[123]- د.حسان شفيق العاني:المبادئ النظرية لتحليل النظم السياسية...، مصدر سابق،ص ص111-112.

[124]-أنظر كل من:د.حســان شــفيق العاني:المبادئ النظرية في تحليل الأنظمة الســياســية...،مصــدر ســابق،ص ص116-117،وكذلك:د.صالح جواد الكاظم:مصدر سابق،ص ص145- 146.

2- نتائج وآثار التعددية في إيطاليا:لامراء أن تطبيق نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي لم يسمح بفوز أي حزب من الأحزاب الإيطالية بأغلبية المقاعد البرلمانية المطلقة ما يمكنه من تشكيل الحكومة بمفرده على غرار ما معمول به في النظم البرلمانية الأخرى،فحتى الحزب الديمقراطي المسيحي الذي يعد من أقوى هذه الأحزاب لكنه لم يتمكن من الحصول على تلك النسبة،بل كان يحصل دائماً على الأغلبية البسيطة،لذا كان يضطر إلى التحالف مع أحزاب معظمها صغيرة – يمينية ووسط- لتشكيل الحكومة التي طالما كان يترأسها منذ عام 1948م- بعد دخول دستور البلاد حيز التنفيذ بداية السنة المذكورة-ومن ثم لم يتحالف الحزب الديمقراطي المسيحي مع أحزاب كبيرة بفعل التعارض الأيدلوجي معها أولاً ولكي يضمن هيمنته على الحكومة ثانياً،الأمر الذي لم يفسح المجال للأحزاب الصغيرة للبقاء والاستمرار فحسب،بل ومشاركتها في الحكم أيضاً[125].

ولما كانت الحكومات التي تتشكل في إيطاليا على الدوام هي حكومات ائتلافية فهي بالتأكيد تفتقر إلى الانسجام وليس لها الدعم والإسناد الكافي في البرلمان،ما يعني إن تطبيق نظام التعددية الحزبية كان سبباً في ضعف الحكومة مقابل قوة البرلمان مما جعلها غير قادرة على الصمود طويلاً،على ذلك بلغت الحكومات المؤلفة في البلاد منذ عام 1948م لغاية منصف العقد الثاني من القرن الحالي(القرن الحادي والعشرون) حوالي (60)حكومة[126].

على ذلك فإن البرلمان في إيطاليا يتمتع بقوة ملموسة إزاء الحكومة،فبحكم توزيع المقاعد البرلمانية بين قوى حزبية متعددة تستطيع تلك القوى أن تتحالف لممارسة دورها الرقابي على أعمال الحكومة الائتلافية التي تتسم بعدم التماسك وربما تشهد حالة من التباين والاختلاف في المواقف والرؤى،ما يؤدي باستمرار إلى سحب الثقة من الحكومة وإسقاطها،وبالمقابل لاتملك الأخيرة القدرة على حل البرلمان،على خلاف ما موجود في بريطانيا التي لايسيطر فيها حزب واحد على الحكومة فحسب،بل ويهيمن على البرلمان أيضاً،على ذلك يقول(دوفرجيه)عن

---

[125]- المصدران السابقان نفسهما.

[126]- د.صالح جواد الكاظم:مصدر سابق،ص146.

البرلمان الإيطالي بأنه:(..يمارس تأثيره كاملا في الحكومة وتفقد الأخيرة كل فعاليتها تقريباً،بما فيها قدرتها على حل البرلمان)[127].

خلاصة القول إن تطبيق نظام التعددية الحزبية في إيطاليا –على الرغم من الآثار السلبية التي تترب عليه – يضمن إلى حد كبير تحقيق مبدأ الفصل بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية على خلاف ما لمسناه في نظام الثنائية الحزبية المعمول به في النظام السياسي البريطاني،ولكن هذا لايعني إن الأول أفضل من الأخير،بل أن كل منهما له مزاياه وعيوبه،فهناك من يرى إن نظام الثنائية الحزبية لايبدو مطابقاً لطبيعة الأشياء فحسب،بل يميل أيضاً إلى أن يكون أكثر استقراراً من نظام تعدد الأحزاب لأنه أكثر اعتدالاً،ففي نظام الثنائية الحزبية تنخفض درجة الانقسامات السياسية،بينما تزداد حدة تلك الانقسامات حتى تصل إلى حد التطرف في الآراء في ظل نظام التعددية الحزبية[128].

وعلى وجه الجملة،غالباً ما تشهد النظم السياسية ذات التعددية الحزبية حالة من التعثر – لاسيما في حالة وجود أحزاب عديدة متقاربة في القوة– في تجميع المصالح المتضاربة ومن ثم تنسيقها بالشكل الذي يستطيع النظام السياسي فيها من تقديم الحلول اللازمة للمشاكل القائمة والاستجابة للمطالب المتباينة[129]،ولمختلف الشرائح الاجتماعية التي تمثلها الأحزاب السياسية،وعلى ذلك تزيد في مثل هذه الحالة احتمالات اقتصار كل حزب على نقل مصالح ثقافة فرعية خاصة،في حين أن النظم السياسية ذات الثنائية الحزبية يعد أكثر قدرة على تجميع المصالح العامة،إذ يتنافس الحزبان على بلوغ تلك الغاية لكسب المزيد من أصوات الناخبين،مايفضي إلى أن تكون الأخيرة أكثر استقراراً من الأولى[130].

وعلى الرغم من أهمية وضرورة التعددية الحزبية في ترسيخ الديمقراطية،ولكن الإشكالية الأساسية في هذا الإطار تتجسد في وجود أحزاب كثيرة يزداد عددها مع انشطار وتشظي الكثير

---

[127]– نقلاً عن:د.صالح جواد الكاظم:المصدر السابق،ص 145.

[128]– أرنت ليبهارت:مصدر سابق،ص28.

[129]– د.حسان شفيق العاني:الأنظمة السياسية...، مصدر سابق،ص274.

[130]– أرنت ليبهارت:مصدر سابق،ص29–30.

من الأحزاب بفعل الخلافات الشخصية بين قياداتها حول الزعامة والمصالح الضيقة داخل تلك الأحزاب،الأمر الذي يشتت الناخب ويضعه في حالة من الحيرة والارتباك لتأييد هذا الحزب أو ذاك –وعلى وجه الخصوص– في لحظة التعبير عن رأيه في الأشخاص الذين تطرحهم تلك الأحزاب كمرشحين وقت الانتخابات لاسيما مع تشابه بل وتزاحم البرامج الانتخابية لمعظم تلك الأحزاب،ولاشك تتفاقم تلك المشكلة في النظم السياسية حديثة العهد بالتجربة الديمقراطية والتي على الأرجح تفتقر مجتمعاتها لأهم مقومات الديمقراطية ذلك هو الوعي الثقافي والديمقراطي،ولنا في تجربة العراق بعد عام 2003م مثال ساطع على هذا الواقع.